Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Publ

الاقتصاد اليمني مرصد

التعامل مع الصعوبات المتنامية والتشرذم المتزايد



ربيع 2024

مجموعة البنك الدولي
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المرصد الاقتصادي لليمن

التعامل مع الصعوبات المتنامية والتشرذم المتزايد

ربيع 2024

قطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار

منطقة ال ر شق الأوسط وشمال أفريقيا

تنويه: هذا التقرير هو نتاج عمل موظفي البنك الدولي. ولا تشكِّل النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة فيها بالضرورة وجهات نظر البنك الدولي، أو مجلس مديريه التنفيذيين، أو الحكومات التي يمثلونها. ولا يضمن البنك دقة أو اكتمال أو تداول البيانات الواردة في هذه المطبوعة ولا يتحمَّل أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو أو تناقضات في المعلومات، كما لا يتحمَّل أي التزام فيما يخص استخدام أو عدم استخدام المعلومات أو الأساليب أو العمليات أو الاستنتاجات المبيَّنة فيها. ولا تعني الحدود والألوان والمسمّيات والمعلومات الأخرى المبيّنة في أية خريطة بالمطبوعة أي حُكمٍ من جانب البنك على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها. وليس بهذه الوثيقة ما يشكِّل، أو يُفسَّر على أنه يمثل أو يُعتبَر، قيداً على الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها البنك أو تخلياً عنها، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصريح. الحقوق والإذن بالطبع والنشر هذه المطبوعة متاحة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي IGO 3.0 ترخيص (http://creativecommons.org/licenses/ CC BY 3.0 IGO) .by/3.0/igo

يجب توجيه جميع الاستفسارات إلى المؤلف الرئيسي للتقرير على العنوان الإلكتروني: gmele@worldbank.org

الحقوق والتصاريح

المواد في هذا العمل تخضع لحقوق التأليف والنشر. لأن البنك الدولي يشجع نشر معرفته ، يجوز إعادة إنتاج العمل ، كليًا أو جزئيًا ، لأغراض غير تجارية طالما تم ذكر الإسناد الكامل لهذا العمل. يجب توجيه أي استفسارات حول الحقوق والتراخيص ، بما في ذلك الحقوق الفرعية ، إلى قسم منشورات البنك الدولي مجموعة البنك ، H Street NW 1818 ، واشنطن العاصمة 20433 ، الولايات المتحدة الأمريكية ؛ فاكس: 2625–522 202 ؛ البريد الإلكتروني: pubrights@worldbank.org.

صور الغلاف مقدمة من:

(في الأعلى) مدينة صنعاء القديمة، اليمن. تصوير: أوليغ زنامينسكي / شترستوك

(في الوسط، على اليسار) مدارس مدمرة، اليمن. تصوير: أنس الحاج (anasalhajj) / شترستوك

(في الوسط، على اليمين) ميناء عدن، اليمن. تصوير: جوديث لينرت / شترستوك

(في الأسفل) سوق المواد الغذائية في صنعاء، اليمن. تصوير: ymphotos / شترستوك

مطلوب إذن إضافي لإعادة الاستخدام.

تصميم النشر وتخطيطه بواسطة The Word Express، Inc

نُشر هذا العمل في الأصل من قبل البنك الدولي باللغة الإنجليزية في يونيو 2022 ، باسم "Yemen Economic Monitor Spring 2022".
في حالة وجود تناقضات ، فإن اللغة الأصلية هي التي تحكم

This work was originally published by The World Bank in English as "Yemen Economic Monitor Spring 2022" in June 2022. In case of discrepancies, the original language will govern.

جدول المحتويات

الاختصارات والأسماء المختصرة v
توطئة vii
ملخص تنفيذي ix
Executive Summary xi

1. آخر التطورات الاقتصادية 1
السياق الاقتصادي والاجتماعي 1
آخر التطورات الاقتصادية 3
القطاع الحقيقي 3
التطورات المالية 5
تطورات قطاع المعاملات الخارجية 6
السياسة النقدية والتضخم 7
القطاع المالي 10

2. الآفاق المستقبلية والمخاطر 13
الآفاق المستقبلية 13
المخاطر 16

قائمة الاشكال

الشكل 1.1 أدى الصراع إلى تراجع حاد في النشاط الاقتصادي 2
الشكل 1.2 زاد معدل وفيات الشباب بشكل كبير..... 2
الشكل 1.3 مما أدى إلى انخفاض حاد في رأس المال البشري..... 2
الشكل 1.4 ظلت الوفيات الناجمة عن الصراع منخفضة خلال عام 2023 نتيجةً للهدنة غير الرسمية 3
الشكل 1.5 تظهر اتجاهات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عدم الاستقرار الاقتصادي 4
الشكل 1.6 مع انخفاض إنتاج النفط وغاز البترول المسال خلال عام 2023 4
الشكل 1.7 في الوقت نفسه، تشير الاحتجاجات وأعمال الشغب المتزايدة إلى تصاعد الاضطرابات الاجتماعية ... 4
الشكل 1.8 وفرت التدفقات الثابتة للتحويلات إلى الداخل الدعم الاقتصادي خلال عام 2023 4
الشكل 1.9 انخفضت الإيرادات المالية للحكومة المُعترف بها دولياً بأكثر من 30%..... 5
الشكل 1.10 رداً على ذلك، عمدت الحكومة المُعترف بها دولياً بخفض النفقات 5
الشكل 1.11 تم تحويل الواردات بعيدًا عن الموانئ التابعة للحكومة المُعترف بها دولياً 6
الشكل 1.12 لتصبّ بشكل متزايد في موانئ الحوثيين 6
الشكل 1.13 اتسع عجز الحساب الجاري في اليمن..... 7
الشكل 1.14 ومع ذلك، ظلت احتياطيات النقد الأجنبي مستقرة نسبياً 7
الشكل 1.15 استأنفت الحكومة المُعترف بها دولياً عمليات التسييل المالي 8
الشكل 1.16 نتيجةً لذلك، زادت الكتلة النقدية المتداولة..... 8
الشكل 1.17 امتصت مزادات النقد الأجنبي جزئياً السيولة التي تم إنشاؤها..... 8
الشكل 1.18 استمر التباين في أسعار الصرف 9
الشكل 1.19 تراجع معدل التضخم 9
الشكل 1.20 مدعوماً بانخفاض أسعار السلع الأساسية عالمياً 9
الشكل 2.1 تصاعدت هجمات الحوثيين في البحر الأحمر وسط مناخ من التوترات الإقليمية 14
الشكل 2.2 نتيجةً لذلك، انهارت حركة المرور عبر قناة السويس 14
الشكل 2.3 كذلك تأثرت واردات اليمن بالنزاع الجاري 15
الشكل 2.4 انخفاض الريال اليمني في عدن وسط الضغوط الاقتصادية 15

قائمة جداول

الجدول 1. مؤشرات اقتصادية مختارة (2019-2023)..... 11

الاختصارات والأسماء المختصرة

ACAPS	مشروع تقييم القدرات
CBY	البنك المركزي اليمني
CEM	مذكرة اقتصادية قُطرية
FTO	منظمات إرهابية أجنبية
FX	النقد الأجنبي
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GDP	إجمالي الناتج المحلي
HCI	مؤشر رأس المال البشري
IPC	التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي
IRG	الحكومة المعترف بها دولياً
JMMI	المبادرة المشتركة لمراقبة السوق
KSA	المملكة العربية السعودية
KYC	اعرف عميلك
LPG	غاز البترول المُسال
MICS	المسح العنقودي المتعدد المؤشرات
MOF	وزارة المالية
MPO	توقعات الفقر الكلي
ODA	المساعدة الإنمائية الرسمية
SDGT	كيان إرهابي عالمي مصنف تصنيفاً خاصاً
SDR	حقوق السحب الخاصة
SOE	مؤسسة مملوكة للدولة
UN	الأمم المتحدة
WFP	برنامج الأغذية العالمي
YBA	جمعية البنوك اليمنية
YER	ريال يمني

توطئة

يقدم المرصد الاقتصادي لليمن تحديثاً عن التطورات والسياسات الاقتصادية الرئيسية التي حصلت خلال الأشهر الستة الماضية*. كما يستعرض نتائج العمل الذي قام به البنك الدولي مؤخراً في اليمن. ويضع «المرصد» هذه التطورات والسياسات والنتائج في سياق عالمي وطويل الأجل، كما يقدم تقييماً لآثارها على الآفاق المستقبلية لليمن. ويغطي نطاقه مجالات تشمل الاقتصاد الكلي مروراً بالأسواق المالية وصولاً إلى مؤشرات الرفاه والتنمية البشرية. ويستهدف التقرير جمهوراً واسعاً من واضعي السياسات، وشركاء التنمية، وقادة الأعمال، والمشاركين في الأسواق المالية، ومجتمع المحللين والمهنيين العاملين في اليمن.

ويُعدّ تقرير المرصد الاقتصادي لليمن نتاج عمل فريق البنك الدولي المعني بالاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار في اليمن. قام بتأليف هذا العدد من المرصد ياسمين عثمان (خبيرة اقتصادية قُطرية) ومحمد العكاوي (خبير اقتصادي)، بدعم من مجموعة من الخبراء من مختلف الممارسات العالمية في البنك الدولي. وضمّ فريق إعداد التقرير كل من عمر العاقل (أخصائي في شؤون القطاع الخاص) وعليا جين أغاجنيان (خبيرة اقتصادية أولى). وتم إنجاز تقرير المرصد الاقتصادي لليمن تحت إشراف إريك لو بورني (مدير قطاع الممارسات)، وزيليكو بوغيتش (كبير الخبراء الاقتصاديين)، ودينا أبو غيدا (المديرة القطرية). إبراهيم محمد يحيى الحرازي (مسؤول العلاقات الخارجية) هو المسؤول عن الاتصالات والتواصل الخارجي والنشر.

ما يتضمنه هذا التقرير من نتائج وتأويلات واستنتاجات إنما يخصّ موظفي البنك الدولي ولا يعكس بالضرورة وجهات نظر مجلس المديرين التنفيذيين للبنك أو الحكومات التي يمثلونها.

للمزيد من المعلومات عن البنك الدولي وأنشطته في اليمن، بما في ذلك النسخ الإلكترونية من هذه المطبوعة، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني: https://www.worldbank.org/en/country/yemen.

ومن أجل إدراجك على قائمة توزيع البريد الإلكتروني لهذه السلسلة من تقارير المرصد الاقتصادي لليمن وما يتصل بها من مطبوعات، يُرجى التواصل مع إبراهيم محمد يحيى الحرازي على البريد الإلكتروني التالي: (ealharazi@worldbank.org). ولطرح الأسئلة والتعليقات على محتوى هذا التقرير، يُرجى التواصل مع ياسمين عثمان على البريد الإلكتروني: (yosman@worldbank.org) أو مع محمد العكاوي على البريد الإلكتروني: (malakkaoui@worldbank.org). ويمكن توجيه أسئلة وسائل الإعلام إلى إبراهيم محمد يحيى الحرازي.

* يعكس التحليل المقدم في هذا الإصدار الوضع حتى نهاية مايو/أيار 2024. ولا يشمل الأحداث التي يمكن أن تحصل بعد هذا التاريخ.

ملخص تنفيذي

وسط الحصار المستمر الذي يفرضه الحوثيون على صادرات النفط اليمنية وتصاعد الصراع في الشرق الأوسط، بما في ذلك في البحر الأحمر، يتأرجح اليمن بين بصيص من الأمل وواقع قاتم. ولم يدم الانتعاش الاقتصادي الذي شهده البلد في عام 2022 طويلاً، حيث شهد عام 2023 انخفاضاً حاداً بنسبة 24% في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاسمي بالدولار الأمريكي (بحسب تقديرات البنك الدولي). ولا تزال الآفاق المستقبلية مشوبة بعدم اليقين، إذ يهدد تعثر مفاوضات السلام والصراع الإقليمي الدائر الآمال في التعافي. ويتفاقم خطر زيادة التجزؤ الاقتصادي بين المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين وتلك الواقعة تحت سيطرة الحكومة المُعترف بها دولياً بسبب التطورات الأخيرة المتعلقة بالعملة والمصارف. وبينما يواجه اليمن احتياجات إنسانية وتمويلية هائلة، فإن الآمال في مستقبل أفضل للشعب اليمني تتوقف على حل الصراع الداخلي والمواجهات في البحر الأحمر، وتلقي الدعم من شركاء التنمية، والتزام جميع الأطراف بإعادة الإعمار.

أدى الصراع في اليمن، الذي زادت حدّته بسبب التوترات الإقليمية وتفاقم بسبب الحصار الذي فرضه الحوثيون، إلى انكماش اقتصادي وإنساني كبير (الفصل الأول). فبين عامَي 2015 و2023، شهدت البلاد انكماشاً هائلاً بنسبة 54% في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، مما ترك الغالبية العظمى من اليمنيين في حالة من الفقر المدقع، وهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويواجهون تحديات مهولة تعيق وصولهم إلى التعليم الأساسي والرعاية الصحية. وقد تدهور الوضع الاقتصادي بعد انتهاء الهدنة التي تحققت بوساطة من الأمم المتحدة في أكتوبر/تشرين الأول 2022 والتي وفرت لفترة وجيزة بصيصاً من الأمل، لكنها فشلت في التوصل إلى تسوية سياسية دائمة. وأدى الحصار الذي فرضه الحوثيون لاحقاً على الصادرات النفطية من الحكومة المُعترف بها دولياً إلى إعاقة النمو الوطني بشكل كبير في عام 2023، مما فاقم التحديات المالية والنقدية، خاصةً بالنسبة إلى الحكومة المُعترف بها دولياً. وتؤدي القضايا الهيكلية مثل الاعتماد على المساعدات الخارجية والتحويلات المالية إلى الداخل والتعرض لتغير المناخ إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية في اليمن، في حين يدفع الفقر المتجذّر الأسر المعيشية إلى اتخاذ تدابير تكيف قاسية من قبيل عمالة الأطفال. وأسفرت المواجهات في البحر الأحمر منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023 وما نتج عنها من تباطؤ في محادثات السلام عن مزيد من التدهور في الاقتصاد اليمني. وكان لها أيضاً تأثيرات كبيرة على حركة الشحن والتجارة في المنطقة.

إن المسار الاقتصادي المستقبلي لليمن ضبابي إلى حدّ كبير، ويرجع ذلك جزئياً إلى التوترات الإقليمية المتصاعدة والصراع المستمر (الفصل الثاني). ويبدو أن استئناف صادرات النفط، وإطلاق حركة النقل الداخلي، والتجارة، والتمويل من دون قيود، والتعافي الاقتصادي الأوسع، هو أمرٌ بعيد المنال في ظل المناخ الحالي. بالإضافة إلى ذلك، فإن العقوبات الأمريكية على الحوثيين تؤدي إلى مزيد من التعقيد، مما أثار ردود فعل متابعة من البنك المركزي اليمني في عدن. فهذه التطورات قادرة على تعطيل قطاعات حيوية مثل الخدمات المصرفية والمساعدات. كما تتصاعد مخاطر الانقسام بين المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين وتلك الواقعة تحت سيطرة الحكومة المُعترف بها دولياً، حيث تؤدي التوترات السياسية إلى مزيد من الانقسام الاقتصادي والمالي، وهو ما قد يعمّق بدوره الانقسام الاجتماعي والإنساني. ومع ذلك، وفي خضم هذه التحديات الهائلة، تظل إمكانية السلام بمثابة بارقة أمل. إذ يُظهر تحليل البنك الدولي أن التوصل إلى اتفاق سلام دائم يحمل في طيّاته وعداً بتحقيق انتعاش اقتصادي سريع ومكاسب للشعب اليمني، مدفوعاً بالدعم الخارجي وإعادة الإعمار وإصلاحات ما بعد الصراع. غير أن تحقق هذه الوعود يتوقف بشكل أساسي على تحقيق هدنة دائمة والتوصل إلى اتفاق سلام.

EXECUTIVE SUMMARY

Amid the continued blockade of Yemen's oil exports by the Houthis and escalating conflict in the Middle East including the Red Sea, Yemen navigates between glimmers of hope and a grim reality. The economic rebound in 2022 was short-lived, with 2023 witnessing a sharp 24 percent decline in nominal US$ GDP per capita (WB estimate). The outlook remains uncertain, with stalled peace negotiations and regional conflict further threatening hopes for recovery. The risk of increased economic fragmentation between Houthi-controlled and IRG-controlled areas is escalating due to recent currency and banking developments. While Yemen faces massive humanitarian and financing needs, hopes for a better future for the Yemeni people hinge on the resolution of the internal conflict and confrontations in the Red Sea, support from development partners, and the commitment of all parties to reconstruction.

Yemen's conflict, exacerbated by regional tensions and compounded by a Houthi imposed blockade, has resulted in a significant economic and humanitarian downturn (Chapter 1). Between 2015 and 2023, the country experienced a staggering 54 percent contraction in real GDP per capita. This has left a vast majority of Yemenis living in extreme poverty, grappling with food insecurity, and facing dire challenges in accessing basic education and healthcare. The economic situation worsened following the expiration of the UN-brokered truce in October 2022, which briefly provided a glimmer of hope but failed to yield a permanent political settlement. The subsequent Houthi-imposed blockade on the Internationally Recognized Government's (IRG) oil exports significantly hampered national growth in 2023, exacerbating fiscal and monetary challenges especially for the IRG. Structural issues such as reliance on external aid, remittances, and vulnerability to climate change further compound Yemen's economic woes, while deepening poverty pushes households to extreme coping measures such as child labor. The confrontations in the Red Sea since October 2023 and resulting slowdown in peace talks, have pushed the Yemeni economy further in a downspin. They have also had significant impacts on regional shipping and trade.

Yemen's future economic trajectory is highly uncertain, in part due to the escalating regional tensions and persistent conflict (Chapter 2). The resumption of oil exports, unrestricted internal transport, trade, and finance, and broader economic recovery seem remote in the current climate. Additionally, the United States sanctions on the Houthis introduce further layer of complexity, prompting follow-up reactions from the Central Bank of Yemen in Aden (CBY-Aden). These developments have the potential to disrupt critical sectors such as banking and aid. The risks of bifurcation between Houthi-controlled and IRG-controlled areas are also escalating, with political tensions driving greater economic and financial fragmentation, which in turn could deepen the social and humanitarian divide. Nevertheless, amidst these formidable challenges, the possibility of peace stands as a beacon of hope. World Bank analysis shows that sustained peace agreement holds the promise of rapid economic rebound and benefits for the Yemeni people, facilitated by external support, reconstruction, and post-conflict reforms. However, the realization of this potential hinges crucially on achieving a lasting truce and peace agreement.

1

آخر التطورات الاقتصادية

السياق الاقتصادي والاجتماعي

تُعدّ الأزمة الإنسانية في اليمن متجذرة بعمق في الصراع الدائر في البلاد وما نتج عنه من انكماش وشرخ اقتصادي. ففي الفترة من 2015 إلى 2023، شهدت البلاد انكماشاً هائلاً بنسبة 54% في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (الشكل 1.1)، مما ترك معظم اليمنيين في حالة من الفقر، فيما يواجه نصف السكان (17.4 مليون) حالة من انعدام الأمن الغذائي، كما يتضح من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي[1] لعام 2022. ووفقاً لليونيسيف، من المتوقع أن يعاني نحو 2.7 مليون طفل من سوء التغذية الحاد، بما في ذلك حوالى 600 ألف يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم، مع تسجيل معدلات سوء التغذية بين النساء والأطفال هي من بين الأعلى في العالم[2]. بالإضافة إلى ذلك، تشير بيانات مشروع رأس المال البشري التابع للبنك الدولي (2021) إلى أن معدل وفيات الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عاماً يبلغ 21.5 لكل 1000، مقارنةً بـ 12.5 في عام 2014 وهو أعلى بكثير من المتوسط الإقليمي (الشكل 1.2)[3&4]. علاوةً على ذلك، يمكن للطفل الذي يلتحق بالمدرسة في سن الرابعة أن يتوقع إكمال 8.1 سنوات من الدراسة بحلول عيد ميلاده الثامن عشر أو ما يعادل 4.2 من سنوات الدراسة المعدلة بحسب مقدار التعلم، وهو المستوى التاسع الأدنى في العالم[5]. وسيشكل استنفاد رأس المال البشري المنخفض أصلاً في البلاد إرثاً طويلاً ومؤلماً من تركات الصراع، كما يتضح من انخفاض درجة اليمن في مؤشر التنمية البشرية (الشكل 1.3). فقد احتل اليمن اعتباراً من عام 2022 المرتبة 186 من بين 191 دولة[6]. ومع اقتراب النظام الصحي من الانهيار والأزمة الحادة التي يعانيها النظام التعليمي وفقاً لليونيسف، تظل الآفاق مترددية بالنسبة إلى رأس المال البشري[7].

[1] قبل الأزمة، كان حوالى نصف سكان اليمن (49% في عام 2014) يعانون بالفعل من الفقر. واليوم، من المتوقع أن يكون الفقر قد بلغ مستويات أعلى بكثير، مع تأثر النساء بشكل خاص (البنك الدولي، 2017) (World Bank, 2017).

[2] https://www.unicef.org/yemen/stories/community-health-nutrition-volunteers-backbone-yemens-health-services

[3] worldbank.) Republic of Yemen Human Capital Country Brief (org

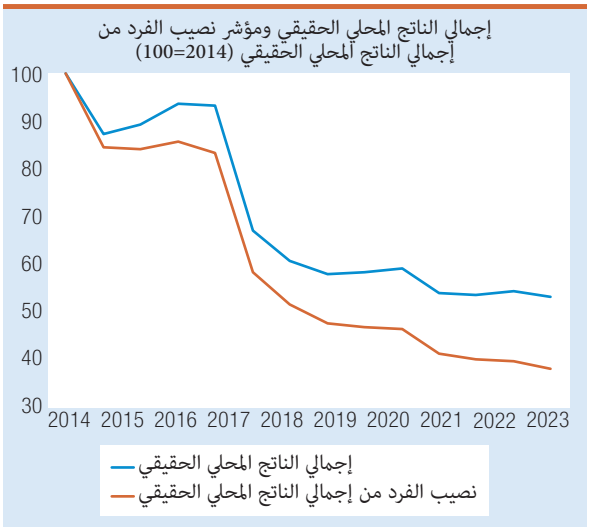
[4] وبالمثل، انخفض متوسط العمر المتوقع عند الولادة منذ نشوب الصراع، ليصل إلى 63.7 سنة في المتوسط في عام 2021 مقارنة بـ 67.4 سنة في عام 2014 (البنك الدولي، 2022) (World Bank, 2022). وفي الوقت نفسه، يؤكد مؤشر رأس المال البشري أنه من المتوقع أن تكون إنتاجية الطفل المولود في عام 2020 في مرحلة البلوغ 37% فقط مقارنةً بما لو كان حصل على رعاية صحية شاملة وتعليم كامل (البنك الدولي، 2021) (World Bank, 2021).

[5] Learning-Adjusted Years of School | World Bank Gender Data Portal

[6] undp.) Specific country data | Human Development Reports (org

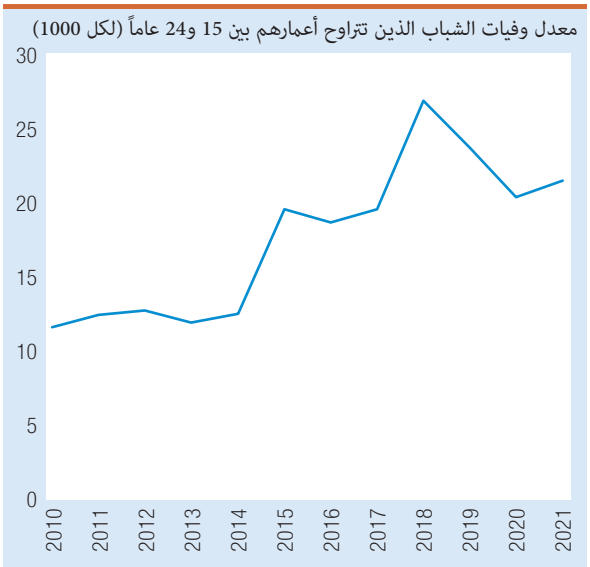
[7] https://www.unicef.org/yemen/education

الشكل 1.1 • أدى الصراع إلى تراجع حاد في النشاط الاقتصادي



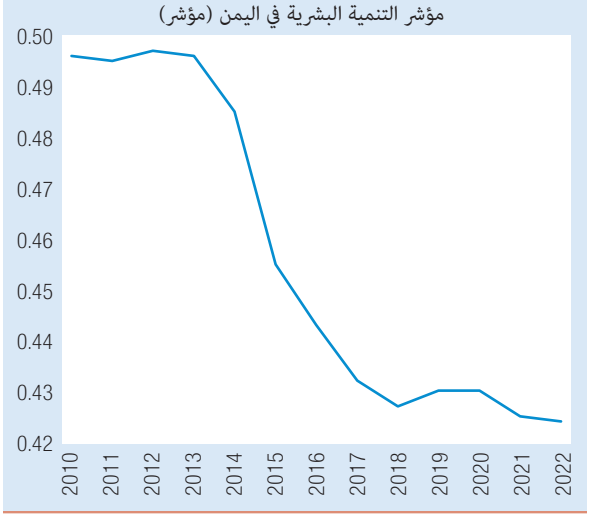
المصدر: حسابات خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الشكل 1.2 • زاد معدل وفيات الشباب بشكل كبير



المصدر: مشروع رأس المال البشري التابع للبنك الدولي.

الشكل 1.3 • مما أدى إلى انخفاض حاد في رأس المال البشري



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أدى الصراع الدائر إلى تفاقم تجزؤ البلاد إلى منطقتين اقتصاديتين مختلفتين، تحكم كلاً منهما مجموعة مختلفة من المؤسسات. وتشمل هذه المؤسسات السلطات النقدية المتنافسة، مع سعر الصرف والسياسات الخاصة بكل منها، مما يؤدي إلى زيادة أوجه التفاوت[8]. ويعيش في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين نحو 70% من السكان وهي تمثل حوالى نصف إجمالي الناتج المحلي، في حين أن المناطق التي تحكمها الحكومة المُعترف بها دولياً تمتلك موارد النفط والغاز في البلاد[9].

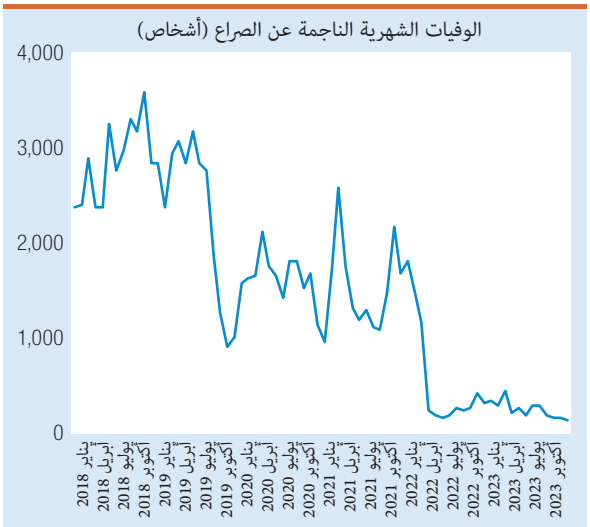
شهد الاقتصاد المزيد من التدهور منذ انتهاء الهدنة التي توسطت فيها الأمم المتحدة في أواخر عام 2022. وخلال عام 2022، أظهر الاقتصاد بعض التحسن، مدعوماً بالهدنة التي جاءت برعاية الأمم المتحدة في أبريل/نيسان 2022 وحملت بارقة أمل، وإن كان ذلك من دون أن تتوصل الأطراف إلى تسوية سياسية دائمة. وأدّت الهدنة إلى وقف الأعمال العدائية الهجومية مؤقتاً، مما حقن الدماء الناتجة عن استمرار الصراع (الشكل 1.4). وانتهت الهدنة في أكتوبر/تشرين الأول 2022، وعلى الرغم من استمرار هدنة غير رسمية، فقد تفاقم الوضع بسبب الحصار الذي فرضه الحوثيون على صادرات النفط من الحكومة المعترف بها دولياً[10]. أثّر هذا الحصار المستمر بشكل كبير على النمو الوطني في عام 2023 وأدى إلى تفاقم التحديات المالية والنقدية التي تواجهها الحكومة المُعترف بها

[8] تختلف قيم العملة حسب تاريخ طباعة الورقة النقدية: Yemen Economic Bulletin: Widening Exchange Rate Disparity Between New and Old Banknotes - Sana'a Center For Strategic Studies ((sanaacenter.org

[9] Yemen: Population Estimates – Humanitarian Data Exchange ((humdata.org

[10] فرض الحوثيون حظراً على صادرات النفط من الحكومة المُعترف بها دولياً من خلال ثلاث هجمات بطائرات من دون طيار على صادرات النفط اليمنية في الأشهر التي أعقبت انتهاء الهدنة التي رعتها الأمم المتحدة. ويطالب الحوثيون الحكومة اليمنية بدفع رواتب الموظفين الحكوميين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين: https://www.mei.edu/publications/houthis-embargo-yemens-oil-exports

الشكل 1.4 • ظلت الوفيات الناجمة عن الصراع منخفضة خلال عام 2023 نتيجةً للهدنة غير الرسمية



المصدر: مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثها.

دولياً. ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، أدى تصاعد الصراع في الشرق الأوسط وتمدده إلى البحر الأحمر إلى تعريض الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحفوفة بالمخاطر أصلاً للشعب اليمني للخطر.

علاوةً على ذلك، لا يزال اليمن يواجه تحديات هيكلية عميقة. وتعتمد آفاق النمو في قطاع النفط على قدرة اليمن على جذب الاستثمارات الأجنبية، خصوصاً في ظل تهالك حقوله النفطية، الأمر الذي يظل مرهوناً بتحسن الأمن وتحقيق السلام. ولا يزال النشاط غير النفطي يواجه معوقات، بالإضافة إلى الصراع نفسه، بسبب انقطاع تقديم الخدمات الأساسية، والنقص الحاد في المدخلات، والازدواج الضريبي، والفساد المستشري، وتشوهات السوق الناجمة عن عدم تنسيق السياسات، وتعدد المؤسسات اليمنية[11]. علاوة على ذلك، فإن الاعتماد على تحويلات المغتربين وتدفقات المعونة، إلى جانب قابلية التأثر بتغير المناخ، يترك اليمن عرضة للعوامل الخارجية.

تُعتبر الظروف المعيشية مزرية بالنسبة إلى معظم اليمنيين بسبب عدم كفاية الأمن الغذائي، ومحدودية التنوع الغذائي وإمكانية الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم، فضلاً عن الخدمات الأساسية[12]. يفيد تقرير تقييم الفقر في اليمن لعام 2024 الصادر عن البنك الدولي بأن اليمنيين غالباً ما يتعرضون لصدمات وأشكال حرمان متعددة بشكل متزامن. ويكشف التقرير كذلك أن ربع السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي بينما يتأثرون أيضاً بالمخاطر المرتبطة بالمناخ، بما في ذلك درجات الحرارة القصوى أو موجات الجفاف أو الفيضانات الشديدة.

وبالمثل، يُظهر استطلاع جرى عبر الهاتف المحمول في أواخر عام 2023 أن الأمراض غير المعدية، مثل ارتفاع ضغط الدم والسكري، هي أكثر انتشاراً بين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي (البنك الدولي، يصدر قريباً). وما يثير القلق أن العديد من المصابين بهذه الأمراض لا يتلقون العلاج أو غير قادرين على الحصول على الأدوية، وخاصةً أولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عدم قدرتهم على تكبد كلفتها المرتفعة.

آخر التطورات الاقتصادية

القطاع الحقيقي

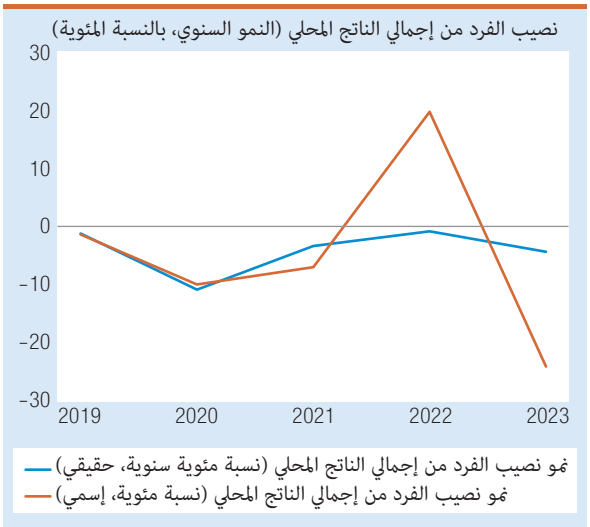
تأثر اقتصاد اليمن في عام 2023 بالحصار الذي فرضه الحوثيون على صادرات النفط من الحكومة المُعترف بها دولياً وتصاعُد التوترات بشكل كبير. تشير التقديرات عموماً إلى أن إجمالي الناتج المحلي الوطني قد تقلص بنسبة 2% بالقيمة الحقيقية في عام 2023، بعد انتعاش بنسبة 1.5% في عام 2022. وتزامن ذلك مع انخفاض ملحوظ بنسبة 4.1% في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي. ومع ذلك، كان انخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الاسمي أكثر حدة، حيث بلغ 23.7% (الشكل 1.5). ويُعزى هذا التراجع في المقام الأول إلى قطاع النفط الذي واجه انكماشاً كبيراً (67% بالقيمة الحقيقية) نتيجة الحصار الذي فرضه الحوثيون على صادرات النفط من الحكومة المُعترف بها دولياً. وقد أدى هذا الحصار إلى انخفاض إنتاج النفط الخام بأكثر من النصف، من كمية تُقدَّر بـ 37.8 ألف برميل يومياً في عام 2022 إلى 17 ألف برميل يومياً في عام 2023 (الشكل 1.6). كما شهد إنتاج غاز البترول المسال انخفاضاً متواضعاً، يُعزى إلى الحظر الحوثي الذي بدأ في مايو/أيار 2023 على استخدام غاز البترول المسال من مأرب[13]. بالإضافة إلى ذلك، أدى تزايد حالة عدم اليقين وتجدد الاحتجاجات وأعمال الشغب إلى تكبيل النشاط في القطاع غير النفطي الذي انكمش بنسبة 0.9% بالقيمة الحقيقية (الشكل 1.7). كما عانى الاقتصاد من مزيد من الانتكاسات بسبب إعصار

[11] احتل اليمن في عام 2023 المرتبة 176 من بين 180 دولة على مؤشر مدركات الفساد بدرجة 16 من أصل 100، بحسب منظمة الشفافية الدولية (Transparency International).

[12] Yemen Poverty and Equity Assessment: Living in Dire (Conditions (Worldbank.org

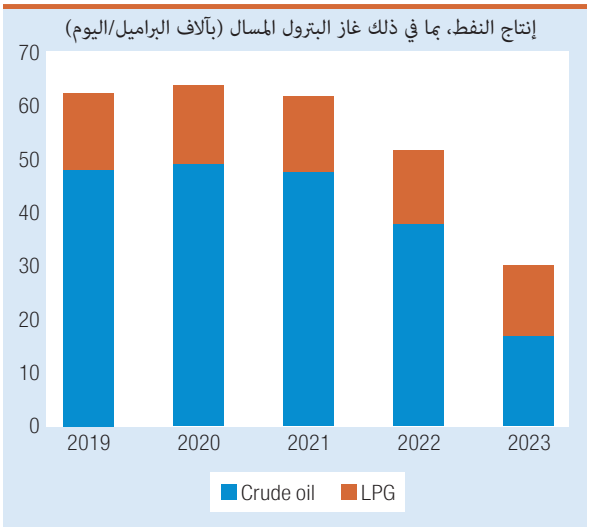
[13] راجع تقرير مشروع تقييم القدرات ACAPS report "Yemen: an analysis of the major shift in liquefied petroleum gas (LPG) dynamics since April 2023" ، ديسمبر/كانون الأول 2023.

الشكل 1.5 • تظهر اتجاهات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي عدم الاستقرار الاقتصادي



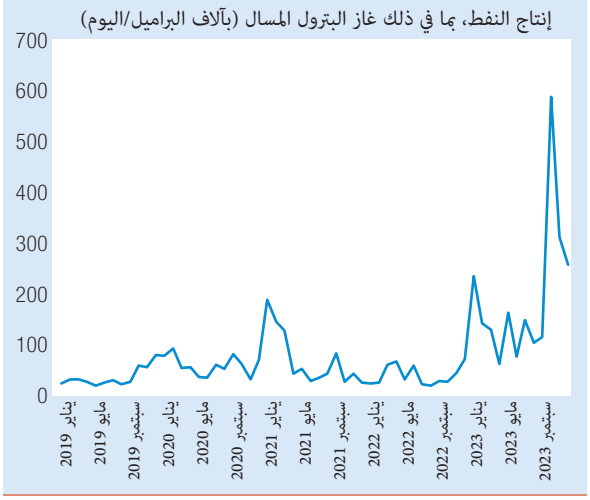
المصدر: السلطات اليمنية، وخبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الشكل 1.6 • مع انخفاض إنتاج النفط وغاز البترول المسال خلال عام 2023



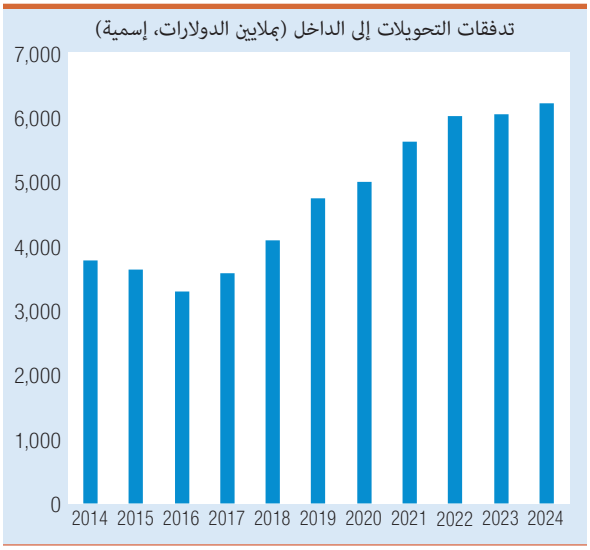
المصدر: السلطات اليمنية، وتقديرات خبراء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

الشكل 1.7 • في الوقت نفسه، تشير الاحتجاجات وأعمال الشغب المتزايدة إلى تصاعد الاضطرابات الاجتماعية



المصدر: مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثها (ACLED) .

الشكل 1.8 • وفرت التدفقات الثابتة للتحويلات إلى الداخل الدعم الاقتصادي خلال عام 2023



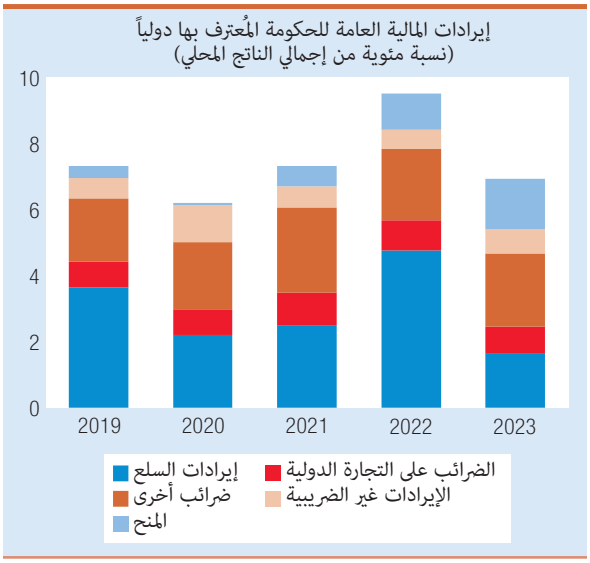
المصدر: السلطات اليمنية، وتقديرات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

تاج في أكتوبر/تشرين الأول 2023، مما أثر على قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والبنية التحتية[14].

في خضم التوترات التي شهدها عام 2023، ساهمت تحويلات المغتربين والمساعدات الإنمائية الرسمية بشكل كبير في منع حدوث انكماش اقتصادي أعمق. انتعشت تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية، التي انخفضت بنسبة 13.4% في عام 2022 إلى 2.7 مليار دولار أمريكي، في عام 2023 بزيادة

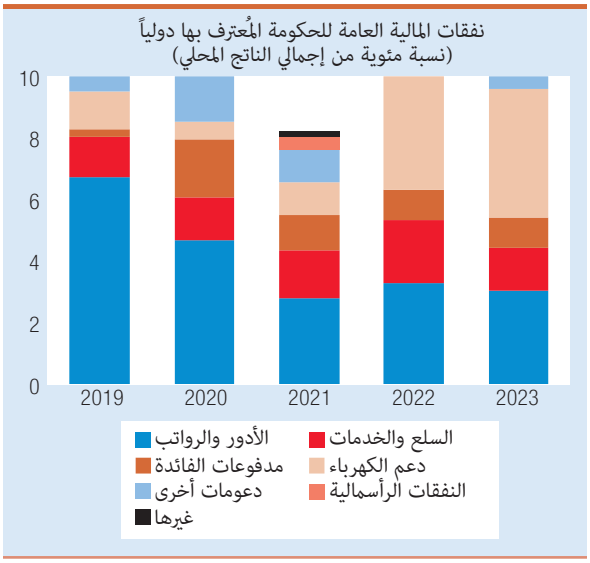
[14] في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2023، وصل إعصار تاج إلى اليابسة في اليمن، مما أدى إلى تفاقم التحديات التي تواجهها البلاد. وتأثر ما يقارب 75000 فرد في 10500 أسرة، وتم الإبلاغ عن أضرار لحقت بالبنية التحتية والمناطق السكنية والمباني العامة. وأدى الإعصار بشكل خاص إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية في قطاعي الزراعة ومصايد الأسماك الأساسيين، ونتج عنه انخفاض في توليد الإيرادات في المناطق المتضررة.

الشكل 1.9 • انخفضت الإيرادات المالية للحكومة المُعترف بها دولياً بأكثر من 30%



المصدر: وزارة المالية، وحسابات خبراء البنك الدولي وصندوق النقد.

الشكل 1.10 • رداً على ذلك، عمدت الحكومة المُعترف بها دولياً بخفض النفقات



المصدر: وزارة المالية، وحسابات خبراء البنك الدولي وصندوق النقد.

قدرها 9.9% إلى 3 مليار دولار أمريكي، وذلك بسبب زيادة دعم الموازنة السعودية المباشر للحكومة المُعترف بها دولياً، مما عزز ميزان الدخل والتحويلات في اليمن. وعلى الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، ظلت تدفقات التحويلات إلى الداخل ثابتة عند حوالى 6 مليارات دولار أمريكي، وهو ما يعكس أرقام العام السابق. وقد دعم هذا الاستقرار في التحويلات استهلاك الأسر المعيشية واستدامة النشاط الاقتصادي عموماً طوال العام (الشكل 1.8).

التطورات المالية[15]

تدهور الوضع المالي للحكومة المُعترف بها دولياً في عام 2023. وفقاً لوزارة المالية في عدن وحسابات خبراء البنك الدولي، انخفضت الإيرادات المالية للحكومة المُعترف بها دولياً، بما في ذلك المنح، بأكثر من 30% في عام 2023 (إلى 6.9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023) (الشكل 1.9). ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى الانخفاض الكبير في عائدات النفط الناتج عن استمرار الحصار، التي تراجعت إلى 1.6% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023 نزولاً من 4.8% في عام 2022. بالإضافة إلى ذلك، تناقصت الإيرادات الجمركية من 0.9% إلى 0.8% من إجمالي الناتج المحلي بعد تحول نشاط الاستيراد بعيداً عن ميناء عدن نحو موانئ البحر الأحمر الخاضعة لسيطرة الحوثيين، على الرغم من ارتفاع سعر الصرف المستخدم لاحتساب الرسوم الجمركية على السلع المستوردة[16]. وعلى الجانب الإيجابي، زادت المنح المقدمة من 1.1 إلى 1.5% من إجمالي الناتج المحلي، مدفوعة بالدعم السعودي من خلال صرف الدفعة الأولى البالغة 267 مليون دولار أمريكي من دعم الموازنة البالغ 1.2 مليار دولار أمريكي، وهو ما تم الإعلان عنه في أغسطس/آب 2023.[17] وظلت الإيرادات الضريبية (باستثناء الإيرادات الجمركية) منخفضة عند 2.2% من إجمالي الناتج المحلي، حيث استمرت عدة عوامل في إعاقة نموها، بما في ذلك تطبيق سعر صرف أقل من سعر السوق على الجمارك، وانخفاض معدلات تحصيل الضرائب، والقاعدة الضريبية الصغيرة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المُعترف بها دولياً.

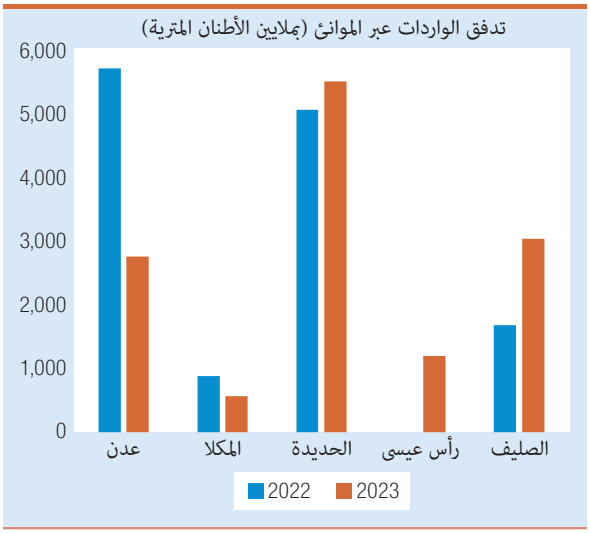
رداً على ذلك، نفذت الحكومة المُعترف بها دولياً تخفيضات حادة في نفقات المالية العامة. بلغت نفقات المالية العامة نسبة 10.9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023، نزولاً من 12.2% في عام 2022 (الشكل 1.10). وقد تم توزيع هذا الانخفاض على

[15] تعكس الأرقام التالية فقط وضع المالية العامة للحكومة المُعترف بها دولياً ولا تشمل المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون والتي من المفهوم أنها تتبع نظام موازنة نقدية متوازن.

[16] في بداية عام 2023، رفعت الحكومة المُعترف بها دولياً سعر صرف الدولار المستخدم لحساب الرسوم الجمركية على السلع المستوردة من 500 إلى 750 ريال يمني لكل دولار. ومع ذلك، ظل السعر أقل من سعر صرف الريال اليمني في سوق عدن..

[17] The Yemen Annual Review 2023 - Sana'a Center For Strategic Studies (sanaacenter.org).

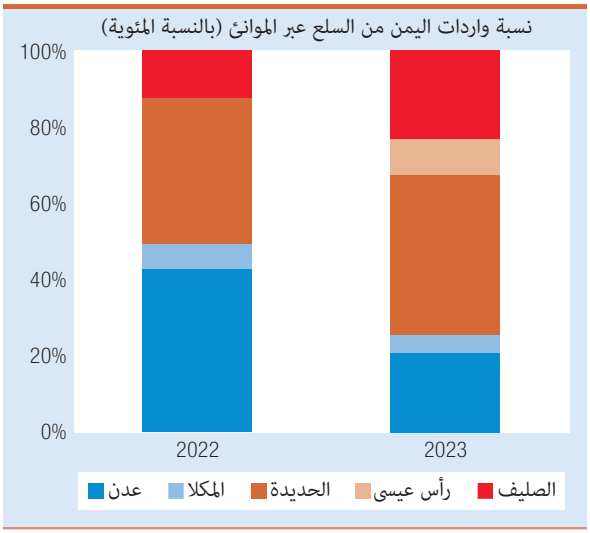
الشكل 1.11 • تم تحويل الواردات بعيدًا عن الموانئ التابعة للحكومة المُعترف بها دولياً



المصدر: مشروع تقييم القدرات في اليمن – مبادرة تتبع الاقتصاد اليمني، وحسابات خبراء البنك الدولي

ملاحظة: الموانئ التي تسيطر عليها الحكومة المُعترف بها دولياً هي عدن والمكلا؛ والموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون هي الحديدة ورأس عيسى والصليف.

الشكل 1.12 • لتصبّ بشكل متزايد في موانئ الحوثيين



المصدر: مشروع تقييم القدرات في اليمن – مبادرة تتبع الاقتصاد اليمني، وحسابات خبراء البنك الدولي

ملاحظة: الموانئ التي تسيطر عليها الحكومة المُعترف بها دولياً هي عدن والمكلا؛ والموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون هي الحديدة ورأس عيسى والصليف.

جميع فئات النفقات في الحكومة المُعترف بها دولياً ولكنه يتركز في الغالب في السلع والخدمات. ومع ذلك، ارتفع دعم الكهرباء إلى 4.2% من إجمالي الناتج المحلي خلال عام 2023، من 3.7% في عام 2022. ويمكن أن يُعزى هذا المستوى المرتفع من الإنفاق على دعم الكهرباء إلى انخفاض تعريفات قطاع الكهرباء دون مستويات استرداد الكلفة وإلى ومعدلات التحصيل المحدودة. وانخفضت النفقات الرأسمالية إلى ما يقارب الصفر في المائة من إجمالي الناتج المحلي خلال عام 2023، نزولاً من 0.2% في عام 2022، مما أثار مخاوف بشأن مخزون رأس المال المادي للبلاد - إما أن يكون قد انخفض بسرعة بسبب نقص الصيانة الكافية أو بسبب تعرضه للضرر بسبب الصراع الدائر.

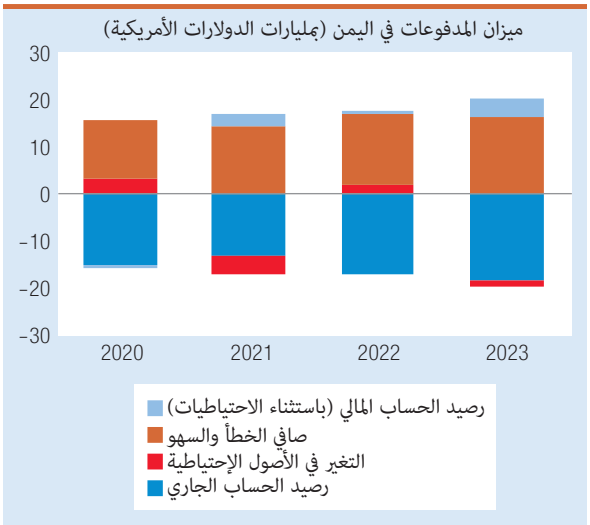
تعرّضت وضعية المالية العامة في الحكومة المُعترف بها دولياً لضغوط كبيرة. بشكل عام، زاد عجز المالية العامة للحكومة المُعترف بها دولياً إلى نحو 3.9% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023 (على أساس نقدي)، بزيادة من 2.7% في عام 2022. وتمت تغطية عجز الموازنة بشكل أساسي من خلال زيادة التمويل المحلي من خلال البنك المركزي اليمني في عدن. ومع ذلك، من الضروري تسليط الضوء على أن هذا الرقم لا يأخذ في الاعتبار المتأخرات المستحقة للمقاولين العموميين. وعلى أساس الاستحقاق، من المتوقع أن يكون عجز المالية العامة أوسع بكثير. من ناحية أخرى، وعلى نقيض بقية أنحاء البلاد، من المفهوم أن المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون والتي تشمل بعض المراكز التجارية والمالية الرئيسية في اليمن تعمل في ظل نظام موازنة عامة متوازنة يقوم على الرصيد النقدي. ومع ذلك، لا تتوفر معلومات عن المالية العامة للمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.

تطورات قطاع المعاملات الخارجية[18]

أدى توقف صادرات النفط إلى تفاقم الضغوط على عجز الحساب الجاري الكبير بالأصل في البلاد. واتسع هذا العجز من 17.8% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 إلى 19.3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى العجز التجاري المتصاعد الذي ارتفع إلى ما يقارب 68.6% من إجمالي الناتج المحلي من 54.3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022. وأدى الحصار الذي فرضه الحوثيون على صادرات النفط من الحكومة المُعترف بها دولياً إلى انخفاض الصادرات بنسبة 44%، حيث هبطت من 9.5% إلى 6.8% من إجمالي الناتج المحلي. وكان الانخفاض في الواردات، بسبب الانكماش الاقتصادي، أقل حدّة (8-%). وتمثل أحد التطورات الملحوظة في تحويل

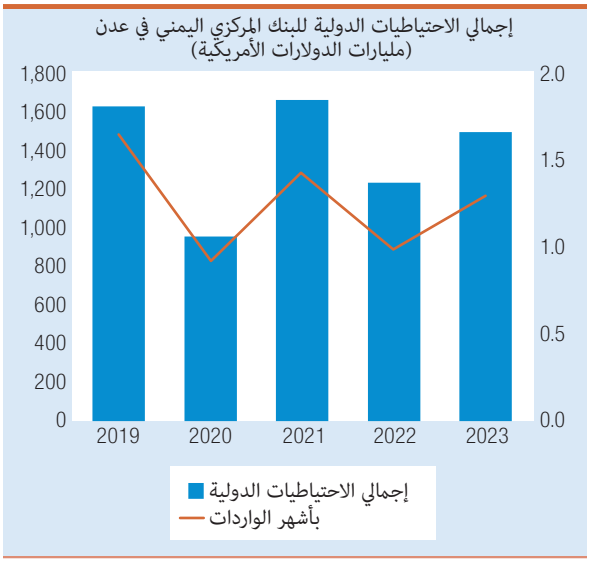
[18] إشارة إلى أن الأرقام التالية تعكس الحسابات الخارجية لليمن بأكمله.

الشكل 1.13 • اتسع عجز الحساب الجاري في اليمن



المصدر: البنك المركزي اليمني في عدن وحسابات خبراء البنك الدولي
ملاحظة: يعكس صافي السهو والخطأ الاختلالات الناتجة عن العيوب في البيانات المصدرية وتجميع حسابات ميزان المدفوعات.

الشكل 1.14 • ومع ذلك، ظلت احتياطيات النقد الأجنبي مستقرة نسبياً



المصدر: البنك المركزي اليمني في عدن وحسابات خبراء البنك الدولي.

الواردات في عام 2023 من الموانئ الواقعة تحت سيطرة الحكومة المُعترف بها دولياً إلى تلك التي تخضع لسيطرة الحوثيين والتي أعيد فتحها كجزء من الهدنة التي ترعاها الأمم المتحدة (الشكل 1.11). وانخفضت نسبة الواردات (باستثناء الحاويات) عبر موانئ الحكومة المُعترف بها دولياً من 49.5% في عام 2022 إلى 25.4% في عام 2023. في المقابل، ارتفعت حصة الواردات القادمة عبر الموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون من 50.5 إلى 74.6% خلال الفترة نفسها (الشكل 1.12).[19]

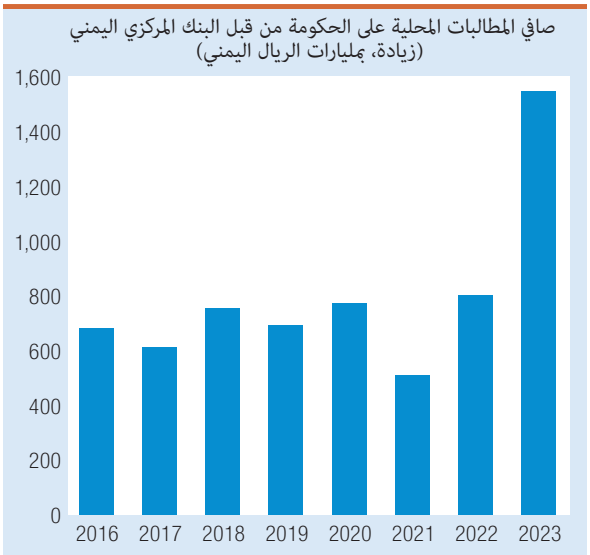
مع ذلك، فقد قدم تحويل حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي والتمويل من الشركاء بعض الدعم بالعملات الأجنبية. ولعب الدعم المالي من المملكة العربية السعودية دوراً محورياً في هذه الزيادة. بالإضافة إلى ذلك، عزز البنك المركزي اليمني في عدن احتياطياته السائلة من النقد الأجنبي من خلال الحصول على 187 مليون دولار أمريكي عن طريق بيع 140 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي في يونيو/حزيران 2023. وأدى تدفق الأموال هذا إلى زيادة رصيد الحساب المالي إلى 4.1% من إجمالي الناتج المحلي من 0.9% في عام 2022 (الشكل 1.13). وبالتالي، وعلى الرغم من اتساع عجز الحساب الجاري، فقد نمت احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي اليمني في عدن إلى ما يقارب 1.52 مليار دولار أمريكي في عام 2023، ارتفاعاً من 1.25 مليار دولار أمريكي في العام السابق - على الرغم من أنها ظلت أقل من قيمة الواردات لمدة شهر ونصف (الشكل 1.14).

السياسة النقدية والتضخم

إن استئناف التمويل النقدي من قبل الحكومة المُعترف بها دولياً يزيد من خطر حدوث ضغوط تضخمية خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة. ففي ظل محدودية السبل المتاحة لزيادة الإيرادات أو خفض النفقات، استأنفت الحكومة المُعترف بها دولياً تسييل عجزها المالي من خلال عمليات السحب من مرفق تسهيلات السحب على المكشوف في البنك المركزي اليمني في عدن، مما أدى إلى زيادة في المعروض النقدي. وتكشف بيانات البنك المركزي اليمني في عدن أن صافي المطالبات المحلية على الحكومة، وهي بمثابة مؤشر بديل للعجز النقدي الذي تعانيه موازنة الحكومة المُعترف بها دولياً، شهدت زيادة كبيرة بنسبة 24.6% في عام 2023 (الشكل 1.15). ونتيجةً لذلك، شهدت الكتلة النقدية المتداولة زيادة بنسبة 4.8%

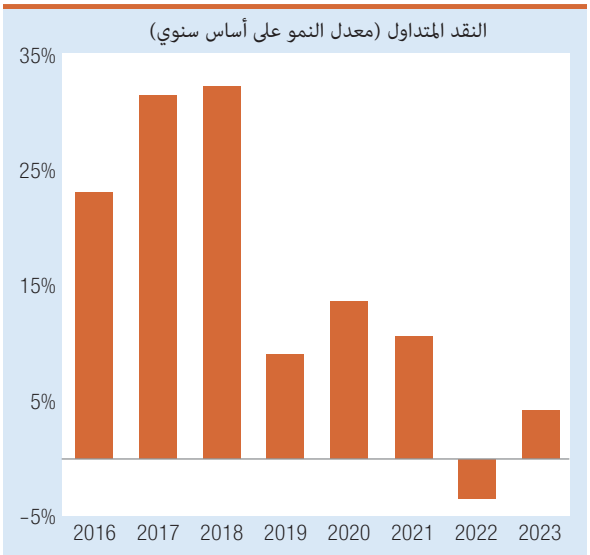
[19] يعمل الحوثيون بنشاط على تعزيز وتحفيز الواردات عبر موانئ البحر الأحمر الخاضعة لسيطرتهم من خلال تقديم مزايا مثل تغطية تكاليف غرامات التأخير وتوفير رسوم جمركية مميزة. كما يقوم الحوثيون في الوقت نفسه بتنفيذ تدابير لتثبيط الواردات عبر الموانئ البحرية والمعابر الحدودية البرية التي تسيطر عليها الحكومة المُعترف بها دولياً من خلال فرض ضرائب إضافية ورسوم جمركية على البضائع التي تدخل مناطق الحوثيين عبر هذه الطُرق. انظر تقرير مشروع تقييم القدرات (ACAPS) بعنوان: «اليمن: زيادة تدخل سلطة الأمر الواقع في القطاع الخاص في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المُعترف بها دولياً»، فبراير/شباط 2024.

الشكل 1.15 • استأنفت الحكومة المُعترف بها دولياً عمليات التسييل المالي



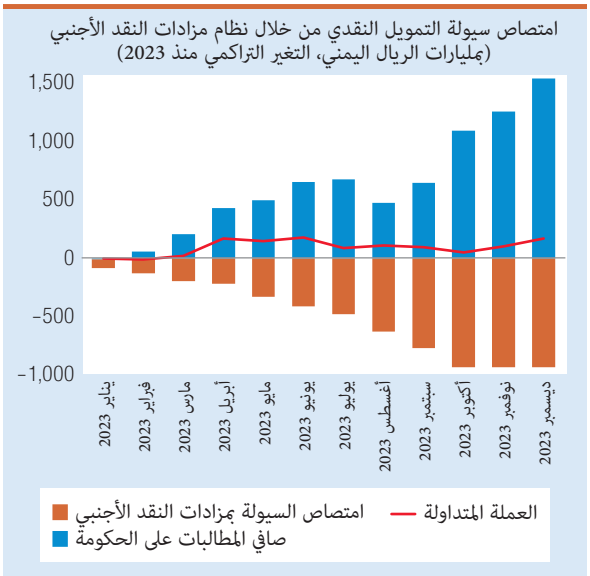
المصدر: البنك المركزي اليمني في عدن وحسابات خبراء البنك الدولي.

الشكل 1.16 • نتيجةً لذلك، زادت الكتلة النقدية المتداولة



المصدر: البنك المركزي اليمني في عدن وحسابات خبراء البنك الدولي.

الشكل 1.17 • امتصت مزادات النقد الأجنبي جزئياً السيولة التي تم إنشاؤها



المصدر: البنك المركزي اليمني في عدن وحسابات خبراء البنك الدولي.

خلال هذه الفترة، وانتعشت بعد انخفاضها بنسبة 3.8% في عام 2022 بسبب إجراءات التشديد السابقة (الشكل 1.16)[20]. ومع ذلك، فإن تأثير هذه الطفرة في التمويل النقدي على المعروض النقدي تم تعويضه جزئياً من خلال مزادات النقد الأجنبي التي ساعدت على امتصاص جزء من السيولة الفائضة الناتجة (الشكل 1.17).

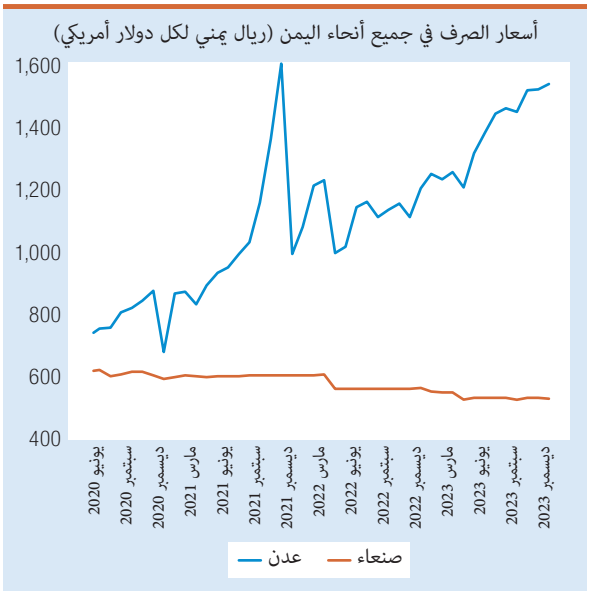
ومع ذلك، في حين أن التمويل النقدي قد يوفر تخفيفاً قصير الأجل للقيود المالية، فإن استمراره غير المنضبط يمكن أن يؤدي إلى تفاقم مخاطر التضخم وتقويض الاستقرار الاقتصادي العام.

في المقابل، في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، يُعد الحظر المفروض على الأوراق النقدية الصادرة حديثاً من قبل البنك المركزي اليمني في عدن بمثابة وسيلة لتنظيم المعروض النقدي، بينما يساعد السقف الموضوع على أسعار السلع الغذائية في السيطرة على التضخم. صدر توجيه من البنك المركزي في صنعاء في 18 ديسمبر/كانون الأول 2019 يحظر استخدام الأوراق النقدية الجديدة بالريال اليمني الصادرة في عدن ويسمح فقط بتداول الأوراق النقدية القديمة[21]. وأدى ذلك إلى تجزّؤ السياسة النقدية بشكل قاطع بين المنطقتين وظهور سعرَي صرف متميزين: وقد ارتفع سعر صرف الأوراق النقدية القديمة بشكل مطرد، في حين انخفض سعر صرف الأوراق النقدية الجديدة بسبب تدهورها نتيجة استخدامها اليومي. وتلا ذلك نقص في الأوراق النقدية

[20] استجابةً للتضخم وعدم استقرار سعر الصرف في أواخر عام 2021، نفذ مسؤولو الحكومة المُعترف بها دولياً إجراءات حاسمة، بما في ذلك تقديم آلية مزاد أسبوعية للعملات الأجنبية لتحسين كفاءة معاملات البنك المركزي اليمني مع السوق وشفافيتها، بالإضافة إلى تعيين محافظ جديد للبنك المركزي. ولعبت هذه المزادات دوراً حيوياً في مواجهة الضغوط التضخمية من خلال امتصاص السيولة من السوق.

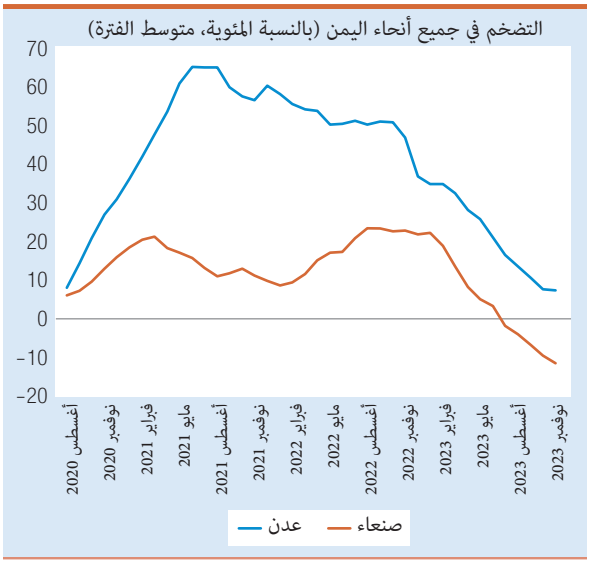
[21] The War for Monetary Control Enters a Dangerous New Phase، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، يناير/كانون الثاني 2020.

الشكل 1.18 • استمر التباين في أسعار الصرف



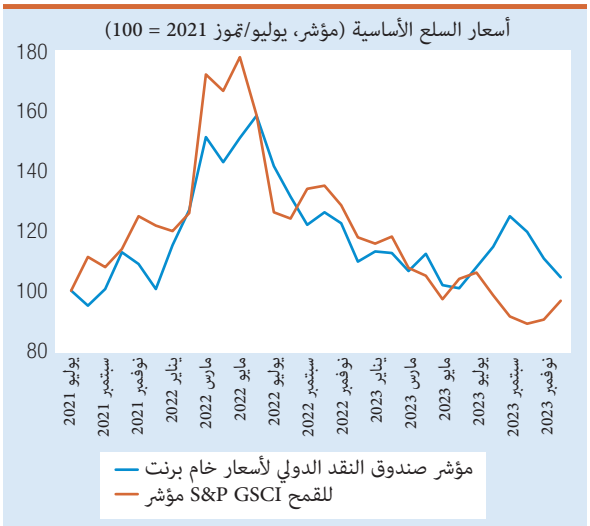
المصدر: مجموعة تلغرام لأسواق الصرف، وحسابات خبراء البنك الدولي.

الشكل 1.19 • تراجع معدل التضخم



المصدر: المبادرة المشتركة لمراقبة السوق الصادرة عن مبادرة «ريتش» وحسابات خبراء البنك الدولي.

الشكل 1.20 • مدعوماً بانخفاض أسعار السلع الأساسية عالمياً



المصدر: ستاندرد آند بورز، وصندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء البنك الدولي.

القديمة بالريال في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، مما دفع الحوثيين إلى محاولة إصدار أوراق نقدية خاصة بهم بالريال، الأمر الذي تُوّج بحدث كبير في 30 مارس/آذار 2024، يوم أصدر البنك المركزي اليمني في صنعاء عملة معدنية جديدة بقيمة 100 ريال يمني للتداول بها في المناطق التابعة لهم (أنظر أدناه). بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار الجهود المبذولة لمكافحة تضخم أسعار الغذاء، يواصل الحوثيون فرض سقف على أسعار المواد الغذائية الأساسية لحماية قدرة الأسر على تحمل التكاليف. غير أن هذه الاستراتيجية تضع ضغوطاً على البائعين والتجار، مما يساهم في النقص المتكرر في السلع المستوردة في الأسواق المحلية[22].

في عام 2023، شهد التضخم انخفاضاً ملحوظاً على الصعيد الوطني، على الرغم من مساراته المتباينة بين الأقاليم. وتحول متوسط معدل التضخم من 29.5% في عام 2022 إلى معدل انكماش قدره 1.5% في عام 2023.[23] ومع ذلك، فقد كان هذا الانخفاض متفاوتاً بين الأقاليم، مما يعكس وجود عوامل متنوعة (كما هو مفصل أدناه).

في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المُعترف بها دولياً، تراجع التضخم خلال عام 2023 على الرغم من انخفاض قيمة العملة وفي ظل ركود الاقتصاد، ويرجع ذلك أيضاً إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية عالمياً. أدى تخفيف القيود النقدية - لتمويل العجز المالي المتزايد - إلى جانب تزايد عجز الحساب الجاري بسبب توقف صادرات النفط، إلى تعريض الريال اليمني لضغوط في سوق عدن، حيث تراجعت قيمته إلى 1,532 ريال يمني لكل دولار أمريكي بنهاية عام 2023، مما يعكس المستويات

[22] Yemen Food Supply Chain Update، مشروع تقييم القدرات، أغسطس/آب 2023.

[23] يُحدَّد معدل التضخم الوطني من خلال احتساب متوسط معدل التضخم البسيط لعدن وصنعاء.

التي سُجّلت آخر مرة في عام 2021 (الشكل 1.18). ومع ذلك، فقد تباطأت معدلات التضخم بشكل ملحوظ في المناطق الخاضعة للحكومة المُعترف بها دولياً إلى 7% مقابل 36.4% في العام السابق (الشكل 1.19)، ويعزى ذلك إلى انكماش الطلب المحلي وانخفاض الأسعار العالمية للسلع الأساسية (الشكل 1.20).

ارتفعت قيمة الريال اليمني بشكل طفيف في سوق صنعاء، مدعومةً بزيادة الإيرادات. وقد أدى هذا الارتفاع، إلى جانب اتجاهات أسعار الغذاء العالمية، إلى حالة من الانكماش. وسجلت المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون معدل انكماش بنسبة 11.8%، في تناقض حاد مع معدل التضخم البالغ 21.6% المسجل في العام السابق. وومن المفترض أن يشكل تحويل التجارة الدولية بعيداً عن موانئ الحكومة المُعترف بها دولياً نحو الموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون عاملاً مهماً يدفع باتجاه تحسن قيمة العملة. ولم يقتصر هذا التحول على إدخال العملات الأجنبية فحسب، بل حفّز أيضاً النشاط الاقتصادي الإضافي، وبالتالي زيادة الإيرادات المالية. علاوةً على ذلك، ومع تدفق المزيد من السلع إلى مناطقهم بتكاليف منخفضة، حصل تأثير انكماشي، حيث لم تعد المنتجات المتجهة إلى مناطق الحوثيين تتكبد التكاليف الباهظة للمعاملات المرتبطة بالعبور بين المناطق الخاضعة لسيطرة جهات مختلفة.

على الرغم من أن البيانات اللازمة لإجراء تحليل شامل للاقتصاد في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين لا تزال محدودة، إلا أن بعض الاتجاهات تشير إلى أن الوضع قد يكون أسوأ مما يبدو. وفي حين أن زيادة الإيرادات الناتجة عن تحويل التجارة إلى الموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون قد تولد بعض الأنشطة، إلا أن مؤشرات أخرى تشير إلى ضائقة اقتصادية محتملة. وتشمل هذه العوامل الانكماش، وتقلص المعروض النقدي، وكبح القطاع المالي، والرقابة على الأسعار، والشحّ، وهو ما يشير إلى اقتصاد يقوم بشكل متزايد على المقايضة. ومن شأن الانكماش، على وجه الخصوص، أن يؤدي إلى تعديلات كبيرة في سلوكيات الاستهلاك والاستثمار مع آثار سلبية على الاقتصاد. وقد تقوم الأسر التي تتوقع المزيد من انخفاض الأسعار بتأجيل الإنفاق على السلع والخدمات غير الأساسية، مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك الإجمالي. وفي الوقت نفسه، قد تعمد الشركات إلى تخفيض الاستثمار بسبب انخفاض العائدات المتوقعة وعدم اليقين بشأن مستويات الأسعار المستقبلية، حيث يؤدي انخفاض الأسعار إلى تقليل هوامش الربح ويجعل الاستثمارات الجديدة أقل جاذبية.

القطاع المالي

لا تزال الثقة ضعيفة في القطاع المالي التقليدي في اليمن. فقبل نشوب الصراع، كان توفير الائتمان من قبل البنوك يدور في الغالب حول أدوات الدين الحكومية المقومة بالعملة المحلية. وأضحت هذه الأدوات في حالة توقف فني عن السداد منذ بداية الحرب. وقد أدت الأزمة الاقتصادية المستمرة وتزايد القروض المتعثرة بين البنوك المنشأة قبل نشوب الصراع إلى مزيد من التآكل للثقة في القطاع المصرفي. وفي المقابل، شهد مقدمو الخدمات المالية غير المصرفية، وخاصةً شركات الصرافة، ارتفاعاً في الثقة، بصرف النظر عن موقعهم. ويتضح هذا التحول من انخفاض الودائع بالعملة المحلية في البنوك التجارية، حيث انخفضت من 15.1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014 إلى 8.6 في المائة بنهاية عام 2022. ومع ذلك، فقد حدث انتعاش طفيف بلغ 9.4% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023، عقب افتتاح بنوك جديدة في عدن.

ساهمت شركات الصرافة، بما لديها من سيولة قوية، في تعويض صافي الأصول الأجنبية السلبية للقطاع المصرفي إلى حدّ بعيد. وتحتفظ محلات الصرافة عادةً بصافي أصول أجنبية تفوق التزاماتها بالعملات الصعبة، بما أنها المستفيد الرئيسي من التحويلات إلى الداخل ولأنها تتحوط بنشاط ضد تقلبات العملة المحلية. وقد عمد البنك الدولي إلى تحليل البيانات المالية لعشرة من أكبر شركات الصرافة في عدن، وتبيّن أن نموذج أعمال شركات الصرافة الذي يركز على السيولة يمنحها ميزة كبيرة على البنوك في الاقتصاد اليمني الذي يعتمد في الغالب على النقد. ونتيجةً لذلك، أصبح دور شركات الصرافة محورياً في تزويد الاقتصاد بإمكانية الوصول إلى السيولة بالعملات الأجنبية. وعلى الرغم من ذلك، فإنها لم تحلّ محل القطاع المصرفي لتيسير المدفوعات التجارية للسلع الأساسية مثل القمح والأرز لأنها غير قادرة على الوصول إلى الخدمات المصرفية المراسلة أو سويفت، وهو شرط للشراء من السوق الدولية.

في مارس/آذار 2023، أصدر الحوثيون قانوناً دخل حيز التنفيذ فور صدوره يحظر المعاملات المصرفية «الربوية»، وقد جوبِه بالمقاومة وتعديلات مقترحة من اللجنة القانونية. ومنذ ذلك الحين، قامت البنوك بتحويل معظم الودائع الادخارية إلى حسابات جارية وتوقفت عن دفع الفوائد. ومع ذلك، لا يستطيع المودعون سحب مدخراتهم بسبب القيود المفروضة على السيولة. وتُطرح أسئلة تبقى من دون أجوبة بشأن ما إذا كانت المنتجات الإسلامية مثل المرابحة ستظل مسموحة أم لا. ونظراً للتنوع في محافظ الأصول وهياكل رأس المال، فمن المتوقع أن يختلف تأثير القانون بين البنوك المختلفة. فعلى سبيل المثال، تمثل السندات الحكومية الحصة الأكبر من الأصول بين البنوك التجارية مقابل البنوك الإسلامية، وفي البنوك العامة مقابل البنوك الخاصة. لذلك، فإن الميزانيات العمومية للبنوك التجارية العامة هي الأكثر عُرضة للتغيرات في قيمة الديون المحلية المستحقة.

نفذ البنك المركزي اليمني في عدن سلسلة من الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز التحول الرقمي والشمول المالي. وتشمل

المبادرات الرئيسية الانضمام إلى منصة «بُنى» للمدفوعات العربية وإطلاق نظام «التحويل الوطني» (National Switch system) اللذين يلعبان دوراً أساسياً في تسهيل التحويلات المالية. كما سمح البنك المركزي اليمني في عدن لمقدمي الخدمات غير المصرفية بتقديم خدمات الريال الإلكتروني وأدخل أساليب دفع جديدة مثل البطاقات المدفوعة مسبقاً. ويسلط إصدار تعليمات «اعرف عميلك» (KYC) الخاصة بالخدمات المصرفية الرقمية الضوء على التزام البنك المركزي اليمني في عدن بالامتثال التنظيمي وأمن العمليات المالية. وتهدف هذه الإصلاحات إلى دعم رقمنة مدفوعات رواتب الموظفين الحكوميين، وهي مبادرة بدأتها وزارة المالية في أغسطس/آب 2023. ومع ذلك، فهناك قيود على الاستفادة الكاملة من الرقمنة بسبب البنية التحتية الحالية للمدفوعات.

الجدول 1. • مؤشرات اقتصادية مختارة (2019-2023)

	2019	2020	2021	2022	2023
القطاع الحقيقي			(التغير السنوي بالنسبة المئوية)		
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	2.1	−8.5	−1.0	1.5	−2.0
نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي	−1.0	−10.6	−3.1	−0.7	−4.1
النقود والأسعار			(التغير السنوي بالنسبة المئوية، ما لم يُذكر خلاف ذلك)		
أسعار المستهلكين (متوسط الفترة)[1]	15.7	21.7	31.5	29.5	−1.5
عدن	22.6	30.5	59.8	36.4	7.0
صنعاء	11.4	15.6	9.4	21.6	−11.8
النقود الأساسية[2]	3,485	3,948	4,491	4,689	4,944
نقد أجنبي (ريال يمني لكل دولار أمريكي، في المتوسط)[3]					
عدن	576	743	1,028	1,114	1,355
صنعاء	567	603	599	572	535
نقد أجنبي (ريال يمني لكل دولار أمريكي، نهاية الفترة)[3]					
عدن	612	669	952	1,205	1,518
صنعاء	581	591	600	560	528
الموارد التمويلية للحكومة المركزية (الحكومة المُعترف بها دولياً)			(كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)		
إجمالي الإيرادات والمنح	7.3	6.2	7.3	9.5	6.9
إيرادات السلع الأولية	3.6	2.2	2.5	4.8	1.6
إجمالي المصروفات	13.2	10.6	8.2	12.2	10.9
النفقات الجارية	12.5	10.3	7.8	12.0	10.8
النفقات الرأسمالية	0.7	0.3	0.4	0.2	0.0
الميزان الكلي للموازنة العامة	−5.9	−4.5	−0.9	−2.7	−3.9
التمويل	5.9	4.5	0.9	2.7	3.9
الخارجي (الصافي)	−0.1	−0.3	−0.2	−0.4	−0.4
المحلي	6.0	4.8	1.1	3.1	4.3
الدين الحكومي العام	103.5	104.8	93.6	77.9	100.5
الخارجي[4]	41.1	44.4	46.0	38.6	54.5
المحلي	62.3	60.4	47.6	39.3	46.0
قطاع المعاملات الخارجية			(كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي)		
رصيد حساب المعاملات الجارية	−4.2	−15.6	−14.2	−17.8	−19.3
الواردات، السلع والخدمات	54.2	61.7	72.4	63.8	75.4

(يتبع على الصفحة التالية)

الجدول 1. • مؤشرات اقتصادية مختارة (2019-2023) (تتمة)

	2019	2020	2021	2022	2023
الصادرات، السلع والخدمات	8.7	9.5	13.1	9.5	6.8
صادرات الهيدروكربونات	4.0	3.2	5.1	4.2	0.0
تدفقات التحويلات إلى الداخل	21.6	24.6	28.9	25.5	32.8
رصيد الحساب الرأسمالي والمالي (باستثناء الاحتياطيات)	0.1	0.3	-3.2	-0.9	-4.1
صافي السهو والخطأ	1.0	12.6	14.3	15.1	16.7
بنود إيضاحية أخرى					
إجمالي الناتج المحلي الإسمي (بملايين الدولارات)	21,888	20,220	19,256	23,54	18,374
إجمالي الاحتياطيات (بملايين الدولارات)	1,654	970	1,688	1,251	1,519

يتم تحديد معدل التضخم الوطني من خلال احتساب متوسط معدل التضخم بين عدن وصنعاء. ويتم استخدام معدلات التضخم باستخدام نسخة معدلة من سلة الحد الأدنى للإنفاق (*MEB*) الذي يتم قياسه من خلال مبادرة «ريتش». وتتضمن سلة الحد الأدنى للإنفاق السلع والخدمات الأساسية الحيوية للبقاء على قيد الحياة، مثل الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والدعم من مختلف المنظمات الإنسانية.

تشمل القاعدة النقدية إجمالي المعروض من الريال اليمني، بما في ذلك الأوراق النقدية القديمة والجديدة المتداولة في جميع أنحاء البلاد. وتمثل مجموع العملة خارج البنك المركزي اليمني، بما في ذلك الممتلكات العامة واحتياطيات البنوك التجارية وأي مؤسسات مالية أخرى.

إن البيانات المتعلقة بأسعار الصرف في السوق مستمدة من مبادرة تتبع الاقتصاد اليمني (*YETI*) التابعة لمشروع قدرات التقييم التي تستقي معلوماتها من مجموعات «تلغرام» لأسواق الصرف.

يتكون الدين الخارجي من المتأخرات والودائع الأجنبية.

المصدر: مؤشر تقييم القدرات، البنك المركزي اليمني، تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي، وزارة المالية في الحكومة المُعترف بها دولياً، مبادرة «ريتش»، الأمم المتحدة، وتقديرات خبراء البنك الدولي.

ملاحظة: يشمل هذا الجدول بيانات اليمن بأكمله، باستثناء الحسابات المالية للحكومة المركزية وإجمالي الاحتياطيات.

2

الآفاق المستقبلية والمخاطر

الآفاق المستقبلية

تخيم الضبابية على آفاق الاقتصاد الكلي للمنطقة بسبب الصراع الدائر (المرصد الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الصادر عن البنك الدولي[24]). من المتوقع أن تنمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة متواضعة تبلغ 2.7% في عام 2024 قبل أن تنتعش إلى 4.2% في عام 2025، مما يمثل عودة إلى معدلات النمو المنخفضة التي كانت سائدة في العقد السابق للجائحة العالمية. ولا يزال حجم الأثر الإقليمي والعالمي للصراع يتكشف، وسيعتمد على مدى اتساعه، ومدى صلابة وقدرة الاقتصادات المجاورة على الصمود. ويدور الصراع في الشرق الأوسط في سياق اقتصاد عالمي يعاني للعام الثالث على التوالي من تباطؤ معدلات النمو في أعقاب التعافي من جائحة كوفيد19-. وقد أدى الصراع الدائر إلى زيادة حالة عدم اليقين على المستوى الإقليمي، في الوقت الذي أدت فيه المشكلات القائمة - وخاصة أعباء الديون المتزايدة، إلى تقليص قدرة العديد من بلدان المنطقة على تجاوز الصدمات. وفي المتوسط، وعلى مدى نصف قرن مضى، ارتبط الصراع المسلح بتباطؤ معدلات النمو وارتفاع مستويات الديون؛ ويمكن أن يحدث الشيء نفسه في الشرق الأوسط إذا شهد الوضع الحالي تصعيداً.

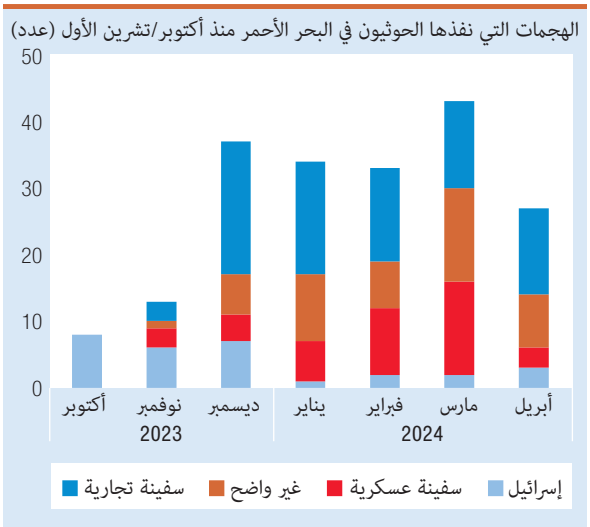
كذلك أرخى الصراع في الشرق الأوسط بظلاله على الآفاق المستقبلية لليمن، لا سيما مع انخراط الحوثيين في الصراع وتصاعد التوترات في البحر الأحمر منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023. ويشن الحوثيون هجمات منذ 19 أكتوبر/تشرين الأول بحجة دعم الفلسطينيين، مستهدفين السفن التابعة لإسرائيل والمتجهة إلى إسرائيل في البحر الأحمر. رداً على ذلك، وبعد تحذيرات متكررة للحوثيين بوقف الهجمات، بدأت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة في 12 يناير/كانون الثاني 2024 توجيه ضربات عسكرية انتقامية على اليمن، مستهدفة المناطق ومواقع إطلاق الصواريخ الخاضعة لسيطرة الحوثيين، بالإضافة إلى إسقاط الصواريخ والطائرات بدون طيار التي يطلقها الحوثيون[25]. وعلى الرغم من الأضرار التي تلحق بهم، أكد الحوثيون عزمهم على مواصلة هجماتهم حتى توقف إسرائيل عملياتها العسكرية في غزة. واعتباراً من نهاية مارس/آذار 2024، سجلت منصة مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثها (ACLED) للهجمات في البحر الأحمر حوالى 170 واقعة عنف سياسي وعملية اعتراض مرتبطة بهجمات الحوثيين في البحر الأحمر، بما في ذلك 67 هجوماً على السفن التجارية (الشكل 2.1).[26]

[24] World Bank Middle East and North Africa Economic Update — April 2024.

[25] Joint Statement from the Governments of Australia, Bahrain, Canada, Denmark, Germany, Netherlands, New Zealand, Republic of Korea, United Kingdom, and the United States.

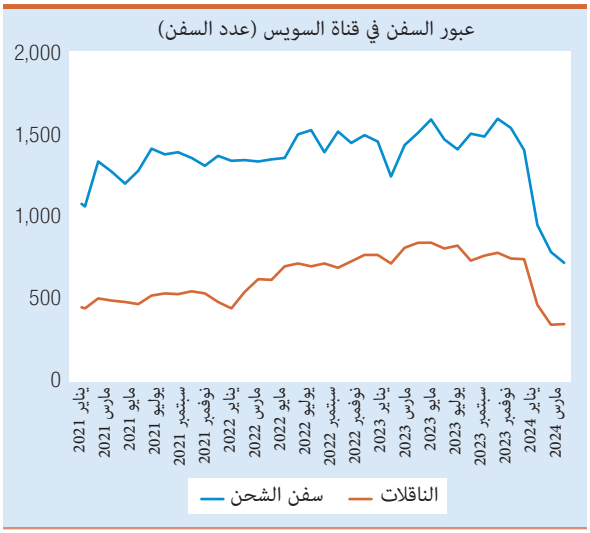
[26] https://acleddata.com/yemen-conflict-observatory/red-sea-329692ad-51d5-attacks-dashboard/#1707908374225

الشكل 2.1 • تصاعدت هجمات الحوثيين في البحر الأحمر وسط مناخ من التوترات الإقليمية



المصدر: مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثها (ACLED).

الشكل 2.2 • نتيجةً لذلك، انهارت حركة المرور عبر قناة السويس



المصدر: منصة PortWatch التابعة لصندوق النقد الدولي.

أدت هذه الهجمات إلى تعطيل حركة الشحن في البحر الأحمر وإضعاف توقعات النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتؤكد الاضطرابات الكبيرة التي تعطل حركة الشحن الدولي في البحر الأحمر، وهو ممر لـ 30% من حركة شحن الحاويات على المستوى العالمي، مدى خطورة الوضع[27]. واعتباراً من مارس/آذار 2024، انخفض حجم حركة المرور عبر قناة السويس الاستراتيجية ومضيق باب المندب إلى النصف، بينما شهد طريق رأس الرجاء الصالح زيادة بنسبة 100% في أنشطة الملاحة البحرية (الشكل 2.2)[28]. ولم تؤد تحويلات طرق الملاحة الطويلة التي استلزمتها الأزمة إلى زيادة مسافات السفر لسفن الشحن والناقلات بنسبة تصل إلى 53% فحسب، بل أدت أيضاً إلى خسائر بيئية، مع ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بسبب حرق الوقود الإضافي الذي تستهلكه السفن التي تغير مسارها حول القرن الأفريقي (موجز سلسلة البنك الدولي الاقتصادية عن أوضاع الهشاشة والصراع والعنف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[29]). إن التداعيات المالية حادة: فقد ارتفعت أسعار الشحن ووصلت تكلفة التأمين على الشحن إلى مستويات غير مسبوقة، مما وجه ضربة للاقتصادات الإقليمية والدولية التي تعتمد على الشحن على حد سواء. ومن شأن هذه الزيادة في تكاليف الشحن أن تزيد الضغط على التضخم. وتتأثر موانئ البحر الأحمر والاقتصادات المرتبطة بها بالشكل الأكبر بهذه الاضطرابات، حيث يعاني معظمها من انخفاض حجم الحركة، ولا يستفيد سوى عدد قليل منها من تحويل حركة سفن الشحن. نتيجةً لذلك، يتوقع البنك الدولي انخفاض النمو الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2024 بنسبة 0.8 نقطة مئوية إلى 2.7% مقارنةً بتوقعات أكتوبر/تشرين الأول 2023.

من المتوقع أن تؤثر هذه التطورات أيضاً بشكل كبير على النمو الاقتصادي في اليمن. على الرغم من أن البيانات لا تزال محدودة، فإن المؤشرات المتاحة تشير إلى إمكانية حدوث مخاطر ملموسة. ويبدو أن استئناف صادرات النفط من المناطق التابعة للحكومة المُعترف بها دولياً في عام 2024 غير مرجح بسبب تباطؤ مفاوضات السلام وسط استمرار الصراع. وفي حين أظهرت واردات اليمن وأسعارها حتى الآن استقراراً نسبياً، مع استمرار الصراع، تبرز مخاطر نقص الإمدادات وارتفاع تكاليف الاستيراد بسبب انخفاض الواردات وزيادة تكلفتها، وزيادة تكاليف الشحن، بما في ذلك ارتفاع أقساط الحرب وتكاليف التأمين؛ ويبدو هذا الخطر أكثر حدة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المُعترف بها دولياً مقارنةً بمناطق الحوثيين، نظراً لسيطرة الحوثيين على نقاط الدخول (الشكل 2.3).[30]

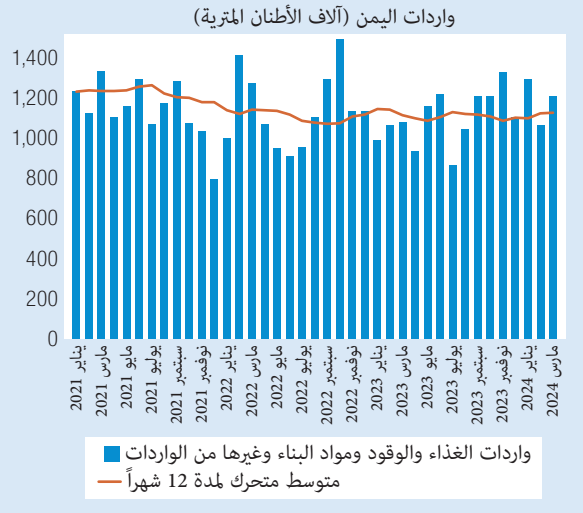
[27] Higher Shipping Freight Rates to Offset Costs of Re-Routing (from Suez (fitchratings.com

[28] (Port Monitor - Suez Canal | PortWatch (imf.org

[29] World Bank MENA FCV Economic Series Brief — April 2024

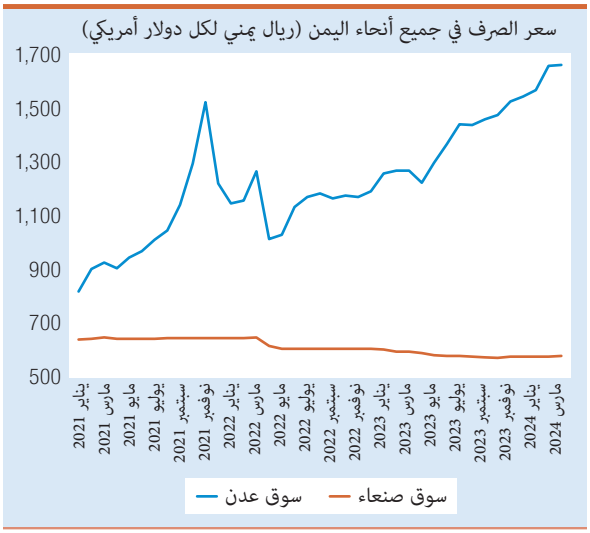
[30] في 16 يناير/كانون الثاني 2024، ارتفعت علاوة مخاطر الحرب إلى حوالي 1% من قيمة السفينة، ارتفاعاً من 0.5% - 0.7% في 18 ديسمبر/كانون الأول

الشكل 2.3 • كذلك تأثرت واردات اليمن بالنزاع الجاري



المصدر: مشروع تقييم القدرات في اليمن – مبادرة تتبع الاقتصاد اليمني، وحسابات خبراء البنك الدولي.

الشكل 2.4 • انخفاض الريال اليمني في عدن وسط الضغوط الاقتصادية



المصدر: مجموعة تلغرام لأسواق الصرف، وحسابات خبراء البنك الدولي.

مع انخفاض قيمة الريال اليمني في سوق عدن، من المتوقع أن تمارس هذه العوامل ضغوطاً تصاعدية على أسعار السلع الاستهلاكية، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المُعترف بها دولياً والتي تفتقر إلى ضوابط شاملة للأسعار[31]. ونتيجةً لذلك، تم تخفيض تقديرات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام 2023 من 0.5%- في تقرير المرصد الاقتصادي لليمن لخريف 2023 إلى 2-% في الإصدار الحالي لربيع 2024. علاوةً على ذلك، تم أيضاً تخفيض توقعات النمو لعام 2024 من 2% إلى 1-%.[32]

من المرجح أيضاً أن تؤدي التوترات المستمرة إلى تفاقم الضغوط المالية والنقدية والخارجية العالية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المُعترف بها دولياً. إن التدهور المالي، خصوصاً إذا اقترن بانخفاض محتمل في التمويل من الجهات المانحة، يمكن أن يدفع البنك المركزي في عدن إلى اللجوء إلى تسييل إضافي لعجز المالية العامة، مما يؤدي إلى تفاقم التضخم المرتفع أصلاً وإلى انخفاض إضافي في قيمة العملة. والجدير بالذكر أن الريال اليمني استمر في الانخفاض طوال عام 2024 في عدن، حيث وصل إلى 1,685 ريال يمني لكل دولار أمريكي في 29 فبراير/شباط، وهو أدنى مستوى منذ تنفيذ الإصلاحات النقدية في عام 2021؛ وقد انتعش بشكل طفيف منذ ذلك الحين وتم تداوله بسعر 1,679 ريال يمني لكل دولار أمريكي اعتباراً من منتصف أبريل/نيسان (الشكل 2.4). وفي الوقت نفسه، أظهر الريال اليمني في صنعاء بعض المرونة من خلال تسجيل ارتفاع طفيف. واستأنف البنك المركزي اليمني في عدن مزادات النقد الأجنبي في أوائل عام 2024 بعد صرف الدفعة الثانية من دعم الموازنة البالغة 250 مليون دولار أمريكي والمقدمة من المملكة العربية السعودية إلى الحكومة المُعترف بها دولياً.

يمكن أن يكون للعقوبات التي فرضتها الإدارة الأمريكية على الحوثيين في فبراير/شباط 2024 تداعيات عديدة. في 17 يناير/

2023، و0.07% فقط في أوائل ديسمبر/كانون الأول: https://www.acaps.org/fileadmin/Data_Product/Main_media/20240119_ACAPS_Yemen_analysis_hub_Import_flows_following_the_escalation_in_the_Red_Sea.pdf. واستقرت علاوة مخاطر الحرب عند حوالي 1% منذ: https://www.reuters.com/markets/war-insurers-shrug-off-red-sea-rates-stable-2024-03-04-rubymar-sinking/

[31] لا يزال التأثير في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون محاطاً بالضبابية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى وجود حدود قصوى لأسعار بعض السلع مثل القمح. وتشير التقارير إلى تعزيز تطبيق الحدود القصوى للأسعار في مواقع استراتيجية مثل الحديدة وصنعاء. وفي حين أن التنفيذ المستمر قد يثقل كاهل التجار بتكاليف تشغيلية مرتفعة، فإن مدى استيعاب هذه التكاليف من قبل التجار لوحدهم أو نقلها إلى المستهلكين يظل غير مؤكد. وإذا استمر تطبيق الحدود القصوى للأسعار، فإن التكاليف المتزايدة ستضر بالمنتجين والتجار، مما سيؤدي إلى انخفاض إمدادات الغذاء وتوافره. ويشكل الأمن الغذائي بالفعل تحدياً كبيراً، واليمنيون معرضون للتغيرات في الأسعار بعد أن استنفدوا استراتيجيات التكيف الخاصة بهم.

[32] https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2023/10/26/yemen-economic-monitor-highlights-ongoing-challenges-amid-renewed-hope

كانون الثاني 2024، صنفت الإدارة الأمريكية الحوثيين على أنهم «كيان إرهابي عالمي مصنّف تصنيفاً خاصاً».[33] وفي حين أن البيانات الاقتصادية والاجتماعية الإجمالية، إلى جانب الأدلة المتناقلة، تشير إلى أن تأثير هذا التصنيف قد تم احتواؤه نسبياً حتى الآن في اليمن، إلا أنه مع ذلك يمكن أن يكون بمثابة رادع للمعاملات التجارية مع الحوثيين وقد يعيق تدفق التحويلات المالية ويعقد عملية تسليم المساعدات في شمال اليمن. ومن شأن أي انقطاع في المساعدات الإنسانية والواردات الأساسية والتحويلات المالية ومصادر كسب العيش أن يؤدي إلى تفاقم الظروف الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، لا سيما في مجتمع يعاني من انتشار الفقر والحرمان ونقص الغذاء. فقد كان اليمنيون يكافحون بالفعل للحصول على المساعدات التي يحتاجون إليها، ويرجع ذلك جزئياً إلى انخفاض التمويل الإنساني. ولم يتم تمويل نداء الأمم المتحدة لتقديم المساعدات لليمن بقيمة 4.34 مليار دولار أمريكي في عام 2023 إلا بنسبة 40.7%، مما يمثل أدنى نسبة تمويل لنداء صادر عن الأمم المتحدة لليمن منذ عام 2008 على الأقل.[34] وتثير المخاطر المتعلقة بانعدام الأمن الغذائي القلق، وتفاقمت بسبب تعليق المساعدات وتوزيع الغذاء من قبل برنامج الأغذية العالمي في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في أواخر عام 2023. وقد تسبب الصراع حتى الساعة بعواقب اقتصادية واجتماعية وإنسانية وخيمة وبعيدة المدى في اليمن.

على الصعيد المحلي، إن التطورات السلبية الملحوظة مثل قرار البنك المركزي اليمني في صنعاء في مارس/آذار 2024 بإصدار عملة معدنية جديدة بقيمة 100 ريال لتحل محل الأوراق النقدية التالفة من فئة 100 ريال يمني ستتطلب مراقبة دقيقة. تمثل الأوراق النقدية من فئة 100 ريال يمني حالياً واحداً في المائة فقط من العملة المتداولة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. وبالتالي، فإن الآثار النقدية والاقتصادية لهذا الإجراء وحده محدودة.[35] ومع ذلك، لا تزال هناك شكوك بشأن شرعية هذا القرار ومدى قبوله، مما يعمق أكثر من تجزئة الوضع النقدي والمؤسسي بين صنعاء وعدن. علاوةً على ذلك، يمكن أن تؤدي الطباعة المحتملة للعملة من قبل الحوثيين إلى اشتداد الضغوط التضخمية. وبالنسبة إلى الآثار المترتبة على القطاع المالي، يتم تداول الأوراق النقدية من فئة 100 ريال بشكل أساسي خارج القطاع المصرفي، إلا أن التداعيات القانونية المحتملة لذلك على البنوك تتطلب دراسة دقيقة. وسيكون من الأهمية بمكان مراقبة أي إصدار آخر، وخاصةً طباعة الأوراق النقدية، مما قد يشير إلى استخدام أكثر نشاطاً للسياسة النقدية لتوليد إيرادات رسوم سك العملات.

علاوةً على ذلك، ورداً على قرار البنك المركزي اليمني في صنعاء، طلب البنك المركزي اليمني في عدن من البنوك في صنعاء في 2 أبريل/نيسان 2024 نقل مقارّها إلى عدن في غضون شهرين، مستشهداً بلوائح مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ومن الممكن أن يكون لهذا الطلب آثار اقتصادية ومالية وخيمة. فقد تواجه البنوك التي تحاول نقل مقرّها خلال الإطار الزمني المحدد تحديات فنية وإجراءات انتقامية محتملة من الحوثيين. وعلى العكس من ذلك، فإن البنوك التي ترفض الانتقال قد تتعرض لمخاطر قطع اتصالها بنظام التراسل المالي «سويفت»، مما قد يؤثر سلباً على التدفقات المالية الداخلة إلى اليمن والخارجة منه، وهي شريان حياة للاقتصاد وللشعب اليمني، ويهدد السلامة المالية لأصغر البنوك. ومع ذلك، فإن التحويلات من خلال البنوك الموجودة في عدن والجهات البديلة مثل شركات الصرافة يمكن أن تخفف من بعض الآثار. وتشير التقارير الواردة حتى الآن إلى أن بعض البنوك يقاوم نقل مقرّه، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى استمرار المراقبة الدقيقة للوضع. وفي 30 مايو/أيار 2024، قام البنك المركزي اليمني في عدن بتسمية هذه البنوك في توجيه يقضي بوقف التعامل معها[36]. وفي اليوم نفسه، أصدر البنك المركزي اليمني في عدن بدوره توجيهاً يطلب من جميع اليمنيين إيداع العملة الورقية القديمة التي يعود إصدارها إلى قبل عام 2016 في مهلة ستين يوماً[37]. وفي 31 مايو/أيار 2024، رد البنك المركزي اليمني في صنعاء بالتوجيه بحظر التعاون مع ثلاثة عشر بنكاً مقرها الرئيسي في عدن.

المخاطر

بشكل عام، لا تزال آفاق الاقتصاد الكلي لليمن تميل في الغالب نحو السلبية. ويُعزى ذلك إلى حدّ كبير إلى الخطر المستمر والوشيك المتمثل في وقوع المزيد من هجمات الحوثيين في البحر الأحمر خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة. وسيساهم استمرار الهجمات والأعمال الانتقامية في تعطيل التدفقات التجارية

[33] في فبراير/شباط 2021، قامت الإدارة الأمريكية الحالية بإزالة الحوثيين من قائمة المنظمات الإرهابية الأجنبية، معللةً قرارها بالأزمة الإنسانية في اليمن. وجاء هذا القرار بعد أن كانت الإدارة السابقة أدرجتهم كمنظمات إرهابية أجنبية في يناير/كانون الثاني 2021.

[34] Yemen Humanitarian Response Plan 2023 (خطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2023)

[35] لا تزال الأوراق النقدية من فئة 500 و1000 ريال يمني شائعة التداول في السوق. وتمثل هذه الفئات أكثر من 95% من إجمالي حجم النقد المتداول، في حين تمثل العملة المعدنية من فئة 100 ريال واحد في المائة فقط من مجموع التداولات.

[36] https://cby-ye.com/news/691

[37] https://cby-ye.com/news/692

الحيوية والتحويلات المالية عبر منطقة البحر الأحمر الاستراتيجية بشدة، مما يؤدي إلى ركود الاقتصادات ليس فقط في اليمن ولكن أيضاً عبر منطقة البحر الأحمر الأوسع. وتشمل المخاطر السلبية الأخرى التصعيد المحتمل للأنشطة العدائية والمزيد من التجزؤ الاقتصادي الذي تغذيه التوترات الداخلية، والصدمات السلبية على معدلات التبادل التجاري، والكوارث الطبيعية الجديدة التي تشكل تهديدات كبيرة لاقتصاد اليمن الهش. وتتصاعد مخاطر الانقسام بين المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين وتلك الواقعة تحت سيطرة الحكومة المُعترف بها دولياً، حيث تؤدي التوترات السياسية إلى المزيد من التجزؤ الاقتصادي والمالي. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى تعميق الفجوة الاجتماعية والإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، فإن احتمال تصنيف الحوثيين منظمة إرهابية أصبح أمراً ملموساً، مما قد ينتج عقوبة أكثر صرامة مقارنةً بالتصنيف الحالي ضمن قائمة الكيانات الإرهابية العالمية المصنّفة تصنيفاً خاصاً[38]. ومع ذلك، على الجانب الإيجابي، إذا عاد الوضع في البحر الأحمر إلى طبيعته، فمن الممكن أن يتسارع نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مع استئناف التجارة والتحويلات المالية والمساعدات.

ومع ذلك، إذا تم التوصل إلى هدنة دائمة أو اتفاق سلام دائم، فمن الممكن أن يشهد اليمن نمواً مستداماً في غضون أشهر. وفي حين تشكل التوترات المحلية والإقليمية المتصاعدة مخاطر كبيرة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والإنساني لليمن، فإن التوصل إلى هدنة دائمة أو اتفاق سلام يحمل في طياته وعداً بتعافٍ اقتصادي سريع. ومن خلال المساعدات المالية الخارجية الكبيرة وجهود إعادة الإعمار التي يدعمها شركاء اليمن في التنمية، إلى جانب الإصلاحات في مرحلة ما بعد الصراع، يمكن للبلاد أن تحقق نمواً متسارعاً خلال إطار زمني قصير. وفي مثل هذا السيناريو المواتي، من المتوقع أن يكون النمو مدفوعاً بانتعاش سريع في النقل المحلي والتجارة والتدفقات المالية الداخلة وجهود إعادة الإعمار. وتُعتبر هذه الجهود ضرورية لتجاوز الأزمة الحالية وإرساء الأسس لمستقبل موحد ومزدهر لجميع اليمنيين. وتحدد المذكرة الدولي الاقتصادية القُطرية الخاصة باليمن، وهي الدراسة التشخيصية المعمقة التي يعدّها البنك الدولي عن النمو الاقتصادي في البلاد، مسارات التعافي المختلفة في ظل سيناريوهات متنوعة للاقتصاد الكلي والاقتصاد السياسي المختلفة، مع تركيزها على توصيات السياسات لجني مكاسب السلام[39].

[38] لمزيد من التفاصيل، راجع وصف خدمة أبحاث الكونغرس للمنظمة الإرهابية الأجنبية والمعلومات ذات الصلة على الرابط التالي: https://crsreports.congress.gov/product/pdf/IF/IF10613

[39] البنك الدولي. (2023). المذكرة الاقتصادية القُطرية الخاصة باليمن: بارقة أمل في أوقات قاتمة. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.



WORLD BANK GROUP
1818 H Street, NW
Washington, DC 20433